

الفساد السياسي: نظام متجدد بين الاستبداد والاستلاب

Political Corruption: A Renewed System Between Authoritarianism and Intransigence

أ.د. وصال نجيب عارف العزاوي

العميد الأسبق لكلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

Prof.D.Wisal Najeeb Arif Al Azawi

المستخلص

ان الحديث عن الفساد لا يخص مجتمعا او دولة بذاتها وانما هو ظاهرة علمية متجددة تشكو منها كل المجتمعات والدول ، حتى ان تحديد المفهوم الاصطلاحي للفساد يتم على صعوبة مرتبطة بتعدد جوانبه المتعلقة به واتجاهاته المختلفة وذلك تبعا لاختلاف الثقافات والقيم السائدة ، كما يختلف باختلاف الزاوية التي ينظر اليها الباحث ما بين رؤية سياسية او اقتصادية او اجتماعية او ادارية ، وهو ما يبرر الاختلاف في تحديد مفهوم الفساد . وبدون الدخول في تفاصيل تعاريف ومفاهيم الفساد التي تزخر بها الكتب والموسوعات والابحاث سواء القانونية او الادارية او الاجتماعية وحتى من زاوية المنظمات الدولية ، يمكن وضع تعريف اجرائي للفساد على النحو التالي " هو كل تصرف وسلوك منحرف يقوم به الفرد سواء كان في وظيفة عامة او خاصة ، يتنافى مع الاطر القانونية والمعايير الاخلاقية الصحيحة من اجل الحصول على منافع شخصية سواء اكانت مادية او معنوية ، بما يؤدي في النهاية الى الاضرار بالمصلحة العامة " ، والفساد في اللغة تقيض الصلاح وخروج الشيء عن الاعتدال ، ولهذا لا تزال الحرب بين الاصلاح والفساد قائمة ومستمرة باستمرار الحياة وقيام المجتمعات . يهدف البحث الى توضيح طبيعة الفساد بشكل عام وعلاقته بأداء النظام السياسي ، واخطر صور الفساد هو الفساد السياسي ، والفساد السياسي هو اساءة استخدام السلطة العامة من قبل النخب الحاكمة لاهداف غير مشروعة وعادة ماتكون سرية لتحقيق مكاسب شخصية . وعموما كل انواع الانظمة السياسية معرضة للفساد السياسي التي تتنوع اشكاله الا ان اكثرها شيوعا هي يكمن في التفاعل بين السلطة والمال على اعلى مستويات السلطة السياسية ، وفي اعتقادنا ان الفساد السياسي هو بمثابة السقوط الاخلاقي والصعود نحو الهاوية ، اذ تؤدي اثاره الى تشويه دور الحكومة في العدالة والمساواة ، وفي توزيع الحقوق والمكاسب بين المواطنين ، وكذلك تشويه دور المؤسسات السياسية والبرلمانية في الرقابة والتشريع والموازنة والقضاء وفي التمثيل الحقيقي للشعب وبذا تسقط هيبة الدولة بفقدان الثقة بينها وبين رعاياها مما يضعف الولاء للوطن وبالتالي يتسبب في تقويض الشرعية العامة للدولة واضعاف شرعية نظام الحكم وضعف الاستقرار السياسي وترديه ، وهذا ما نجد في كثير من الدول التي ينتشر فيها الفساد اكثر من غيرها . البحث يناقش فرضية مفادها ان الفساد السياسي هو اختطاف للدولة او اقتناص لها من قبل مجموعة او نخبة مغلقة تشكل من رأس السلطة والمنتفذين حول النظام ، بمن فيهم المنتفذين من الاحزاب سواء الحاكمة او ممن يتم احتوائهم من احزاب المعارضة والمجتمع المدني . ان معالجة الفساد السياسي باتباع تدابير فنية وبيروقراطية ليس كافيا بل قد تترتب عليها نتائج عكسية لانها قد تواري مسبباته الجذرية السياسية ، فالقضاء على الفساد السياسي بفاعلية يتطلب استجابة هيكلية تطال النظام السياسي برمته ، تنطوي على ايجاد نظام رقابي تشريعي ومؤسسي فعال وضوابط وموازن مؤسسية وقضاء مستقل وفاعل .

Abstract

It must go without saying that talking about corruption does not concern a society or a country in itself, but it is a renewed global phenomenon that all societies and countries complain about, even defining the terminological concept of corruption shows a difficulty associated with its many aspects related to it and its different directions, depending on the difference in cultures and prevailing values, and also differs by the different angle that the researcher looks at between a political, economic, social or administrative vision, which justifies the difference in defining the concept of corruption .Without going into the details of the definitions and concepts of corruption that abound in books, encyclopedias and research, whether legal, administrative or social, and even from the point of view of international organizations, a procedural definition of corruption can be put as follows: "it is every deviant act and behavior carried out by an individual, whether in a public or private job, contrary to the legal frameworks and reform and corruption exist and continue with the continuation of life and the establishment of societies .The research aims to clarify the nature of corruption in general and its relationship with the performance of the political system, and the most dangerous form of corruption is political corruption, and political corruption is the abuse of public power by the ruling elites for illegal goals, usually secret for personal gain .In general, all types of political systems are prone to political corruption, which varies in its forms, but the most common of them is the interaction between power and money at the highest levels of political power, and we believe that political corruption is tantamount to moral fall and rise towards the abyss, as its effects lead to distorting the role of the government in justice and equality, and in the distribution of rights and gains among citizens, as well as distorting the role of political and parliamentary institutions in the general legitimacy of the state and the weakening of the legitimacy of the regime Governance, weak political stability and deterioration , and this is what we find in many countries where corruption is more widespread than others .The research discusses the hypothesis that political corruption is an abduction of the state or its acquisition by a closed group or elite formed by the head of power and those who are wrapped around the system, including those influential from the ruling parties or those who are contained from the opposition parties and civil society .Dealing with political corruption by following technical and bureaucratic measures is not enough, but it may have the opposite consequences because it may hide its root political causes. effectively eliminating political corruption requires a structural response that affects the entire political system, involving the creation of an effective legislative and institutional control system, institutional checks and balances, and an independent and effective judiciary

المقدمة :

بدون الدخول في تفاصيل تعريف ومفاهيم الفساد التي تتركز بها الكتب والموسوعات والابحاث سواء القانونية او الادارية او الاجتماعية وحتى من زاوية المنظمات الدولية ، يمكن وضع تعريف اجرائي للفساد على النحو التالي " هو كل تصرف وسلوك منحرف يقوم به الفرد سواء كان في وظيفة عامة او خاصة ، يتنافى مع الاطر القانونية والمعايير الاخلاقية الصحيحة من اجل الحصول على منافع شخصية سواء كانت مادية او معنوية ، بما يؤدي في النهاية الى الاضرار بالمصلحة العامة " ، والفساد في اللغة تقيض الصلاح وخروج الشيء عن الاعتدال ، ولهذا لاتزال الحرب بين الاصلاح والفساد قائمة ومستمرة باستمرار الحياة وقيام المجتمعات .

فرضية البحث :

البحث يناقش فرضية مفادها ان الفساد السياسي هو اختطاف للدولة او اقتناص لها من قبل مجموعة او نخبة مغلقة تتشكل من رأس السلطة والمنتخبين حول النظام ، بمن فيهم المنتفدون من الاحزاب سواء الحاكمة او ممن يتم احتوائهم من احزاب المعارضة والمجتمع المدني . ويكتنف مصطلح الفساد السياسي الغموض وفقا للرؤية التي تحاول تحديده ووضع وتبني مفاهيم تميزه عن غيره من الانشطة السياسية حتى يسهل معرفة اسبابه وامكانية وضع الحلول المناسبة لمواجهته بسبب الاخطار والمساوئ التي يتسبب بها للنظام السياسي بما يضع المصالح العامة للدولة والمجتمع وينخر في الكيان التنظيمي المؤسساتي وفي نهايته يؤدي الى تدمير البنى التحتية الاساسية

اهداف البحث :

يهدف البحث الى توضيح طبيعة الفساد بشكل عام وعلاقته بأداء النظام السياسي ، وخطر صور الفساد هو الفساد السياسي ، والفساد السياسي هو اساءة استخدام السلطة العامة من قبل النخب الحاكمة لاهداف غير مشروعة وعادة ماتكون سرية لتحقيق مكاسب شخصية . وعموما كل انواع الانظمة السياسية معرضة للفساد السياسي التي تتنوع اشكالها الا ان اكثرها شيوعا هي يكمن في التفاعل بين السلطة والمال على اعلى مستويات السلطة السياسية ، وفي اعتقادنا ان الفساد السياسي هو بمثابة السقوط الاخلاقي والصعود نحو الهاوية ، اذ تؤدي اثاره الى تشويه دور الحكومة في العدالة والمساواة ، وفي توزيع الحقوق والمكتسبات بين المواطنين ، وكذلك تشويه دور المؤسسات السياسية والبرلمانية في الرقابة والتشريع والموازنة والقضاء وفي التمثيل الحقيقي للشعب وبذا تسقط هيبة الدولة بفقدان الثقة بينها وبين رعاياها مما يضعف الولاء للوطن وبالتالي يتسبب في تقويض الشرعية العامة للدولة واضعاف شرعية نظام الحكم وضعف الاستقرار السياسي وترديه ، وهذا مايجده في كثير من الدول التي ينتشر فيها الفساد اكثر من غيرها . ان معالجة الفساد السياسي بأداب فنية وبيروقراطية ليس كافي بل قد تترتب عليها نتائج عكسية لانها قد توارى مسبباته الجذرية السياسية ، فالتضاء على الفساد السياسي بفاعلية يتطلب استجابة هيكلية تطل النظام السياسي برمته ، تنطوي على ايجاد نظام رقابي تشريعي ومؤسسي فعال وضوابط وموازن مؤسسية وقضاء مستقل وفاعل .

منهجية البحث : هي المنهج الوصفي التحليلي ، وهيكلية البحث ستكون بالشكل التالي

المبحث الاول : الفساد والاداء السياسي

المطلب الاول : مفاهيم نظرية (الفساد - النظام السياسي - العلاقة المركبة والمرتبكة بين الفساد والنظم السياسية)

المطلب الثاني : صور الفساد ومظاهره وأثاره وسبل الحد منه

المبحث الثاني : الفساد السياسي : مداخل وأفكار**المبحث الثالث : الفساد السياسي : الاسباب والمظاهر**

المطلب الاول : اسباب الفساد السياسي

المطلب الثاني : آثار الفساد السياسي

المبحث الرابع : الفساد السياسي : ابعاده واشكاله وسبل المعالجات الممكنة

المطلب الاول : صور الفساد السياسي

المطلب الثاني : المعالجات الممكنة

الخاتمة**الهوامش****المبحث الاول****(الفساد والنظام السياسي)**

يتميز الفساد بشكل عام عن غيره من انواع الفساد بموجب مفاهيم تحدده وتوضح ماهيته بما يتجاوز حالة الارباك وعدم الوضوح في الرؤيا ، كما انه يتسم بمظاهر وله انواع تشمل اكل اشكال هذا النشاط بمختلف صورته ، لما يتصف به من سعة وانتشار يصعب الاحاطة به ، لذلك سيتضمن هذا المبحث هذين للموضوعين بالمطلبين الآتيين :

المطلب الاول : مفاهيم نظرية (الفساد - النظام السياسي - العلاقة المركبة والمرتبكة بين الفساد والنظم السياسية)

اولا : مفهوم الفساد

الفساد ظاهرة انسانية قديمة قدم الانسان نفسه ، فمنذ ان خلق الله عز وجل الارض عرف الفساد بأنواعه واساليبه المختلفة ، هدفه في غالب الاحيان تحقيق اهداف فئوية وفردية ضيقة ، ولا يكاد يخلو عصر من العصور من هذه الظاهرة ، فالفساد كغيره من مفاهيم الخير والشر كل منها مرتبط بالنفس البشرية والطبيعة الانسانية .

الفساد في اللغة وهو ضد الاصلاح ، وللفساد في الاصطلاح الكثير من التعريفات تشترك في وصفه بأنه اساءة استعمال السلطة العامة او الوظيفة العامة في تحقيق كسب خاص .

ففي معجم أكسفورد يميز تسعة معاني للفساد ، هذه المعاني يمكن ان تختزل الى ثلاثة : "بأنه انحراف في اداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحابة " " معنى العام الذي يتعلق بشكل محدد في مجال الحكومة والادارة ، وفساد او دمار السلامة في اطلاق الواجبات العامة بالرشوة " ويشير ثالثا الى " التدهور الاخلاقي او التجرد من النقاوة او خسارة البراءة " . (١)

وتعرفه منظمة الشفافية الدولية " بأنه كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة ذاتية لنفسه او جماعته " ، ويعرفه البنك الدولي " بأنه اساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص " ، وقد يمارس الفساد حتى من قبل الشركات الدولية والمجموعات التجارية او البنوك ذلك عندما يتعلق الامر بالاستفادة من انجاز مشاريع اقتصادية خارج اطار المناقصات ، او بواسطة وسطاء ، او تحت غطاء مقابل مادي او نفعي مما يؤثر على نزاهة العملية . (٢)

ومحورية السلطات الثلاث في قيام دولة القانون والمؤسسات اهم اهداف وغايات التنمية السياسية .

وتبنى تعريف استاذنا الدكتور حسان شفيق العاني ، حيث عرفه " انه محصلة الظروف والمبادئ السياسية التي تفرض اتخاذ سلوك وظيفي تعقيبي في اتخاذ القرارات الملزمة بالمجتمع كليا " ويرى ان التعريف الأكثر شمولاً للنظام هو الذي يقرر احتواء النظام على عناصر من ناحية واعتماد هذه العناصر بعضها على بعض من ناحية اخرى ، بحيث اذا تحول احد هذه العناصر في النظام فان العناصر الاخرى وبالنتيجة سوف تتحول .

اما الدكتور ثروت بدوي عرفه على انه " مجموعة من القواعد والاجهزة المتناسقة المترابطة فيما بينها ، تبين نظام الحكم ، ووسائل ممارسة السلطة واهدافها وطبيعتها ومركز الفرد منها وضماناتها قبلها ، كما تحدد عناصر القوى المختلفة التي تسيطر على الجماعة وكيفية تفاعلها مع بعضها ، والدور الذي تقوم به كل منها " ، ومن الجدير بالذكر ان عناصر القوى المختلفة التي تسيطر على الجماعة ، لدى د. ثروت بدوي لم تكن من طبيعة واحدة بل من طبائع مختلفة : قانونية واقتصادية واجتماعية ، فأما ترتبط بعضها البعض ارتباطاً وثيقاً يكون منها مجموعة متناسقة متفقة ، وبعبارة اخرى يلزم وجود ارتباط وثيق وتفاعل متبادل بين الاجهزة المختلفة التي يتكون منها النظام السياسي الواحد ، فكل صورة من صور الجهاز التشريعي مثلاً تقابلها وترتبط بها صورة معينة من صور الجهاز التنفيذي ، كما ان الارتباط لابد ان يقوم كذلك بين نظام الاحزاب وبين طريقة تشكيل الحكومة ... وهكذا (٥)

يعتبر دافيد ايستون من ابرز المفكرين السياسيين المعاصرين الذين ساهموا بشكل واسع في مجال تحليل الظواهر السياسية ، وكذلك من اهم الاكاديميين المتخصصين في تحليل النظم السياسية ، حيث وضع النموذج التحليلي المعروف بأسم نموذج (المدخلات والمخرجات) بنظرة وظيفية ، حيث يبيّن دافيد ايستون نظريته في النظم السياسية على اساس ان الظاهرة السياسية هي عبارة عن مجموعة من العلاقات المتداخلة والعناصر المتفاعلة والتي تتكون اساساً من نظام ومحيط ، فأن النظام السياسي يبني على اساس المدخلات والمخرجات : بالنسبة للمدخلات فتتكون عند ايستون من عنصرين اساسيين وهما : (٦)

١. المطالب والحاجات الصادرة عن المجتمع (المجتمع المدني ، استطلاعات الرأي العام ، وسائل الاعلام) والتي يجب ان يعبر عنها في شكل تظاهرات سياسية عقلانية ومنظمة .

٢. دعم ومساندة النظام السياسي ، والايمان بقواعد اللعبة السياسية .

اما بخصوص المخرجات ، فهي عبارة عن رد فعل المؤسسات السياسية الحاكمة على الطلبات والمطالب الصادرة عن المجتمع ، وذلك عن طريق تغذية استرجاعية ، ويكون رد فعل النظام السياسي اما ايجابيا او سلبيا : فيصير ايجابيا عندما يتخذ النظام السياسي تدابير سياسية ايجابية ، تتمثل في قبول وتحقيق مطالب المحيط ، ومن ثم ترجمتها في شكل سياسات عامة .

ويتخذ رد الفعل طريقاً سلبياً عندما تقابل مطالب المحيط بالرفض والتدابير الجزئية والقمع ، وبالتالي فان النظام السياسي اذا اتخذ اجراءات ايجابية بالنسبة لايستون فانه يحقق لنفسه توازناً يمنحه طابع الديمقراطية ، اما اذا قوبلت مطالب المحيط بالرفض فان هذا النظام السياسي نظام غير متوازن ، وبالتالي غير ديمقراطي .

ثالثاً : الفساد والعلاقة المركبة والمرتبطة مع النظم السياسية :

مما سبق ذكره ان الفساد بشكل عام يعد ظاهرة عامة ذات ابعاد اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية وحضارية ، كما انها ليست مجموعة من الممارسات المعزولة عن

ويعرف المختصون في القانون الفساد انه انحراف في الالتزام بالقواعد القانونية ، وله اثر مدمر على القانون وعلى القضاء عندما يطله ويشمله بمؤثراته المهلكة ، ويمارس الفساد من خلال التعدي على القوانين والتحايل عليها والتزوير ويتم من خلال اساليب وطرق مختلفة لا سيما حالياً باستخدام التكنولوجيا المتطورة .

وتعريفات الفساد كثيرة تتنوع تبعاً لتنوع البيئة المتواجدة فيها ، ولكنها تدور كلها في فلك التعريفات المذكورة ، وكل انحراف بالوظيفة العامة او الخاصة عن مسارها الذي وضعت له ووجدت لخدمته فهو فساد ، بمعنى انه ارتبط دائماً بمظاهر الانحراف سواء كان ذلك اخلاقياً او ادارياً او سياسياً او اقتصادياً .

ونلاحظ ان اتفاقية الامم المتحدة ضد الفساد التي تبنتها الجمعية العامة للامم المتحدة التي تم التوقيع عليها في المكسيك في كانون الاول / ديسمبر / ٢٠٠٣ لا تحتوي تعريفاً شاملاً للفساد لكنها اعتمدت توصيفاً خاصاً للأعمال الاجرامية التي تعد سلوكاً فاسداً في الوقت الحاضر تاركة للدول الاعضاء امكانية معالجة الاشكال المختلفة من اشكال الفساد التي قد تنشأ مستقبلاً على اساس ان مفهوم الفساد فيه من المرونة ما يجعله قابلاً للتكييف بيم مجتمع وآخر .

نجد المادة (١٩) في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد تشير الى " اساءة استغلال الوظائف " تنظر كل دولة طرف في اعتقاد ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير اخرى تحرم موظف عمومي اساءة استغلال وظائفه او موقعه ، اي قيامه او عدم قيامه بفعل ما ، لدى الاضطلاع بوظائفه ، للحصول على مزية غير مستحقة لصالحه هو او لصالح شخصوا كيان آخر ، مما يشكل انتهاكاً للقوانين " (٣)

ثانياً : النظام السياسي

كما هو حال المفاهيم في العلوم الانسانية والسياسية على وجه الخصوص ، تتعد التعاريف والاجتهادات من قبل المختصين بالعلوم السياسية وحسب المدارس والنظريات السياسية ، كما ظهرت نظريات واقتراحات جديدة لعل من اهمها : تحليل النظم ، والمؤسسية ، والاقتراب الوظيفي ، فأضحت هذه الاطر والاقتراحات بمثابة الادوات الأكثر اهمية والأكثر ملائمة لدى الباحثين والمختصين في تناولهم لموضوعات ومفاهيم كالنظام السياسي ، فظهرت مسميات " النظم السياسية المقارنة " من علم السياسة بديلاً عن مفاهيم " الحكومات المقارنة " " او النظم والسلطات يقصد بها السلطات الثلاث " قديماً ، فبما يتعلق بالنظام السياسي لم يعد يفهم على انه الحكومة ، وانما اصبح لمفهوم النظام السياسي مدلولات تتسع لتشمل ثلاث محاور اساسية : (٤)

الاول : المؤسسات الرسمية " السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية " وغير الرسمية " منظمات وجمعيات و نقابات واتحادات مهنية وعلمية وفكرية ... " والتي تتشكل من ابنية وادوار سياسية .

الثاني : نسق القيم والافكار والمعايير والتي تشكل ما يعرف بالثقافة السياسية .

الثالث : تفاعل وعلاقات وسلوكيات للأفراد والجماعات والمؤسسات .

وبالنسبة للسلطات الثلاث فقد اضفى على تحليلها اقتراب وظيفي يجعل من التشريع والتنفيذ والتقاضي وفق القواعد والقوانين ووظائف ، وليس مجرد سلطات ، فالتشريع يقوم به البرلمان ، لكن قد تقوم به البيروقراطية او اجهزة الخدمة المدنية ، كما قد يقوم به القاضي في تفسيره للقاعدة القانونية عند تطبيقها ... وهكذا .

ورغم هذه التحولات الشاملة في مدلولات النظام السياسي والسلطات الثلاث ، الا انها تظل اهم اركان البنيان السياسي للدولة ، كما يظل تطوير قدرات النظام السياسي

، وتصفية آثاره اسرع ، اما اذا تفشى الفساد وتحول الى ظاهرة عامة فان مواجهته تحتاج الى وقت ومجهود كبيرين ، فضلا عن ان تكاليف القضاء عليه تكون مكلفة جدا للمجتمع . اما على صعيد نمط السلطة في النظام السياسي ، فان احد اسباب الفساد على الصعيد السياسي يتعلق بنمط السلطة في النظام السياسي ، وفي مقدمتها كون النظام السياسي نظاما سلطويا اقرب الى حكم الفرد ، او هو نظام يأخذ بتعدد الاحزاب ، ولكن عمر التحول الى الليبرالية السياسية فيه قصير ، ومن ثم لاتتوافر فيه تقاليد ديمقراطية راسخة ، فضلا عن ذلك درجة عالية من التعدد العرقي الذي قد يكون مقرونا بحرب اهلية او انه متجانس نسبيا ، كما ان هذه الدول جميعا بدرجة عالية من عدم الاستقرار السياسي ، وحصولها هذه الاعراض كليا غياب عناصر الحكم الصالح ، وفي مقدمتها حكم القانون ، ومساءلة رجال الحكم ، والشفافية ، ولا مركزية الحكم . (٩)

ان تمسك كل مواطن بحقوقه التي يتفرع عنها كل حق منها اربعة واجبات هي : وعي ومعرفة الحقوق ، ممارسة هذا الحقوق ، حماية الحقوق والدفاع عنها ، مراعاة حقوق الآخرين ، واذا ما ادى كل منا واجباته فان مسألة الفساد ستحصر الى الحدود الدنيا بغض النظر عن طبيعة الدولة ديمقراطية ، شبه ديمقراطية ، ديمقراطية توافقية ايا كانت ام كانت بيروقراطية ، وايا كان شكل النظام ملكي جمهوري وايا كان نظام رئاسي براماني حسب مبدأ السلطات . (١٠)

المطلب الثاني : انواع الفساد ، أسبابه ، وآثاره ، وسبل الحد منه

اولا : انواع وصور الفساد :

بدءا نذكر ان الفساد عدة انواع من حيث (الحجم ، الانتشار ، المجال) وبالشكل التالي : (١١)

١. من حيث الحجم : هناك الفساد الصغير ، الفساد الكبير :

الفساد الصغير : وهو الفساد الذي يمارس من فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين لذا فانه ينتشر بين صغار الموظفين عن طريق استلام رشاي من الآخرين .

الفساد الكبير : وهو الفساد الذي يقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية او اجتماعية كبيرة ، وهو اهم واشمل واخطر لتكليفه الدولة بمبالغ ضخمة .

٢. الفساد من حيث الانتشار :

اولا : فساد دولي : ترتبط المؤسسات الاقتصادية للدولة داخل وخارج البلاد بالكيان السياسي او قيادته لتمرير منافع اقتصادية نفعية يصعب الفصل بينها لهذا يلف هذا الفساد كيانات واقتصادات على مدى واسع ويعتبر الاخطر نوعا .

ثانيا : فساد محلي : وهو الذي ينتشر داخل البلاد الواحد في منشآته الاقتصادية وضمن المناصب الصغيرة ومن الذين لا ارتباط لهم خارج الحدود .

٣. الفساد طبقا للمجال الذي نشأ فيه :

يعتبر هذا المعيار من اهم المعايير التي تتم الاستناد عليها لتحديد انواع او صور الفساد ، حيث يقسم الى ما يلي :

١. الفساد الاقتصادي : ان الفساد الاقتصادي تعاني منه جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، وان اختلف حجمه وآثاره ، تبعا لاختلاف التركيبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة ، والمتبع لهذا الداء يقر بوجوده في كل زمان ومكان ، الا انه اتسع نطاقه في السنوات الاخيرة خصوصا في الدول النامية .

ان الفساد الاقتصادي اشكال كثيرة ، فقد يكون فرديا او مؤسسيا او منتظما ، وقد يكون الفساد مؤقتا او في مؤسسة معينة او قطاع معين دون غيره ، وان اخطر هذه

مسبباتها وعن الخصائص الفردية والظروف الاجتماعية لمركبها وكذلك الظروف البيئية المحلية والدولية .

ومن خلال تناولنا لمفاهيم الفساد والنظام السياسي ، نجد ان العلاقة المركبة والمرتبكة بينها بدت أكثر تعقيدا وخاصة في عالمنا المعاصر ، وخاصة بعد المتغيرات التي عصفت بدول الشرق الاوسط والعالم العربي بما يسمى الربيع العربي ، تبين ان النظم السياسية هي أكثر العوامل التي ساهمت وتساهم في انتشار الفساد ، خاصة تلك الانظمة ذات الحكم المنفرد المنفصل عن بقية مكونات المجتمع المدني او تفتقر لوجودها ، والتي يغلب عليها الطابع الدكتاتوري والاستبدادي وتمتع حرية الرأي والمساءلة وتفعيل الرقابة ، فمثلا بالانظمة الديمقراطية نجد فضاء الفساد تكشفها الصحافة الحرة والاجهزة الرقابية وقد يؤدي ذلك الى اسقاط حكومات او اقالة زعماء سياسيين متورطين ، اما في الانظمة الدكتاتورية فان الفساد فيها رغم عمق جذوره في اجهزة النظام ومؤسسات الدولة ، ولم تحدث اي عقوبة او ردة فعل وهذا مما يؤكد ان القيادات السياسية بما فيها رأس النظام متورطة في الفساد وراعية له ، وبالتالي فان الفساد في هذه الحالة يكون ضروريا لبقاء الوضع في حالة سيطرة كاملة اي انه كان اداة من ادوات السيطرة على الامور (٦)

كما ان الفساد في الدولة البيروقراطية أكثر تفشي وانتشارا ، وهذا لايعني عدم وجوده في الدول الديمقراطية ، الا ان مكافحته اصعب وايسر بما لايقاس من وسائل مواجهة الفساد في الدولة البيروقراطية ، كون الفساد في الحالة الاولى - الديمقراطية - يبقى مقصورا على بعض الارتكابات الفردية بينما الفساد في الحالة البيروقراطية يتحول الى ظاهرة مزمنة تكون تكلفه مكافحته باهظة جدا ، وذلك بسبب تدني مستوى الاداء السياسي والاقتصادي والى ضعف الدخول وعدم كفايتها ، الامر الذي يدفع البعض لاستغلال موقعهم الوظيفي ، فيحللون ماهو محرم ويجرمون ماهو محلل ، وربما ترجع ظاهرة الفساد الى غياب الحريات الديمقراطية وضعف مؤسسات المجتمع المدني وعدم فعاليتها فضلا عن غياب السلطة التشريعية او تعييبها ، وحتى السلطة القضائية تعاني من القصور في ظل غياب الشفافية والعلانية والمساءلة ، ولا ننسى عامل اخر يتمثل بضعف اداء الاحزاب السياسية وهذا يجد ذاته يسهم في انتشار ظاهرة الفساد (٧)

ويبدو ان الفساد اشبه بالوباء الذي يعم النظم البيروقراطية ولكن بدرجات متفاوتة تضيق وتتسع تبعا لنجاعة الاليات المستخدمة في مكافحته .

ويكاد لا يختلف اثنان على كون الفساد تحول الى ظاهرة مزمنة في الدول البيروقراطية والى حالة فردية في الدول الديمقراطية ، لاسباب تتعلق بفساد السياسة او بسياسة الافساد ، اذا كانت تعني الحرية والمساواة والمشاركة وسيادة الشعب واحترام حقوق وحريات الانسان وتطبيق النظام العام والفصل بين السلطات ، واذا كانت الديمقراطية والفساد علاقة تناحرية ، اي طالما ان الديمقراطية تنطوي على منظومة قيمية جمعية ، لا بد وان تكون العلاقة بينها وبين الفساد علاقة عكسية ، ومنطقيًا كلما اتسعت مساحة الديمقراطية انحسرت مساحة الفساد (٨)

ورب سائل يطرح السؤال التالي : اذا كانت الامور تسير على هذا المنوال فلماذا تعاني الدول العريقة بالديمقراطية من الفساد ؟ والجواب هنا لا يكمن في دلالة الديمقراطية ، وانما في ممارسة الديمقراطية ، وكيف يعتاد الناس على التعامل مع بعضهم بعضا وفقا لاستحقاقها ، ولكن حين يعتاد الناس على ممارسة الديمقراطية فان ذلك لن يحصل بين يوم وليلة ، وانما يتطلب مزيدا من الوقت والجهد لانجازات التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي غالبا ما تترافق ببعض مظاهر الفساد والتي تتلون وتضيق وتتسع تبعا لعمق الانجازات المحققة ، والتي لا بد لها لتقل الفساد من حقل الظاهرة الى حقل الفردية المحدودة ، واذا كانت مساحة الفساد محدودة فان مواجهته ايسر وكثف اسبابه اسهل

* المحسوبة : تتعلق بتنفيذ اعمال او خدمات لشخص او جهة ينتمي اليها الموظف مثل العائلة او الحزب او المنظمة .

* عدم الشفافية في الاعلان عن العقود الحكومية .

* الربح غير المشروع .

* الاهمال وعدم المبالاة وعدم المحافظة على الملكية العامة وسوء ادارة موارد الدولة .

ويعتبر الفساد الاداري والمالي من أكثر أنواع الفساد خطورة بالنظر للاضرار الكبيرة التي يلحقها بالمجتمع والمصالح العامة والاقتصاد الوطني وقوة الدولة بشكل عام ، وذلك من خلال التأثير السلبي على القرارات العامة للدولة ، وينجم عن هذا النوع من الفساد التزاء غير المشروع بواسطة الرشاوي والاطلاع المالية والمكاسب الاجتماعية وارتكاب مخالفات ضد القوانين لتسهيل المعاملات التجارية وابرام الصفقات وغيرها

٣. الفساد السياسي " وهو موضوع بحثنا وستتناوله بالتفصيل في المبحثين الاول والثاني ، وبأيجاز تتمثل في الحكم الشمولي وغياب الديمقراطية وحرية التعبير وتزوير الانتخابات واستخدام المال الفاسد في ذلك ، وكل الممارسات المنحرفة التي تمارس في هذا الاطار .

ومن صور الفساد السياسي : فساد القمة (الرئاسي) والفساد المؤسسي والفساد الحزبي والانتخابي .

٤. الفساد الاجتماعي : وهو ناتج عن السلوك والعادات والتقاليد والموروثات الاجتماعية ، وكذلك ما يحدث في المجتمع من كوارث وازمات تخلق آثار مدمرة في المجتمع من فقر وحاجة واحيانا سلوك ينافي بمبادئ المجتمع الصالح .

هذا النوع من الفساد هو الذي يصيب قيم واخلاقيات المجتمع ويتجاوز على ثوابته العقائدية والتاريخية ، لان الحضارات لم تنهض الا بقيم وثوابت اجتماعية سادت المجتمع ، وجعلت منه ركائز ينهض بها التقدم والتطور ، فهي مجموعة من السلوكيات التي تحطم او تكسر مجموعة القواعد والتقاليد المعروفة او المقبولة من النظام الاجتماعي القائم ، وينتج عن هذا النوع ، تغيير سلوك الفرد ويجعله يتعامل مع الاخرين بمادية ، وتغليب المصلحة الذاتية دون مراعاة للقيم الاجتماعية التي تدعو الى تغليب المصلحة العامة . (١٥)

فالفساد الاجتماعي بأختصار هو الخلل الذي يصيب المؤسسات الاجتماعية التي اوكل لها المجتمع تربية الفرد وتنشئته ، كلاسرة المدرسة والجامعات ومؤسسات العمل ، كما ان التنشئة الفاسدة تؤدي حتما الى فساد اجتماعي مستقبلي .

٥. الفساد الاخلاقي : هو ذلك الفساد الذي يؤدي بالمرء الى الانحطاط في سلوكياته بصورة تجعله لا يحكم عقله ، الذي ميزه الله به عن غيره من المخلوقات ، فيستسلم لنزواته ورغباته ، وينتج عن ذلك انتشار الرذيلة والفاحشة ، والسلوكيات المخالفة للاداب .

٦. الفساد المؤسسي : حينما تكون مؤسسات الدولة هشة وضعيفة بما يصبح معه هجاء الدولة نفسه مؤسسية للفساد .

٧. الفساد القضائي : يقوض الفساد جوهر ادارة العدالة ، ويخلق عقبة كبيرة امام الحق في محاكمة زهية ، وكذلك يقوض بشدة ثقة السكان في القضاء ، وهو الانحراف الذي يصيب الهيئات القضائية ، مما يؤدي الى ضياع الحقوق وتفشي الظلم ، ومن ابرز صوره : المحسوبة والواسطة ، وقبول الهدايا والرشاوي ، وشهادة الزور ، والفساد القضائي بهذا الشكل هو من اخطر ما يهلك الحكومات والشعوب ، لان القضاء هو السلطة التي يعول عليها الناس لاعادة حقوقهم المهضومة .

وتؤكد المادة (١١) من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد - وهي معاهدة دولية اساسية - تشدد على الدور الحاسم للسلطة القضائية في مكافحة الفساد ، وتنص على انه من اجل القيام بهذا الدور بفعالية ، يجب ان يكون الفرع الضائي نفسه خاليا من

الانواع هو الفساد المنتظم حين يتخلل الفساد المجتمع كاملا ويصبح ظاهرة يعاني منها هذا المجتمع .

ان اسباب الفساد الاقتصادي يعود لعوامل خارجية وعوامل داخلية ، فالعامل الخارجي يتمثل بالقوى الدولية والشركات العالمية وعابرة الحدود والبنوك الدولية واشتراطاتها والاستثمار الاجنبي والمساعدات الخارجية وغيرها كلها مداخل يتسلل الفساد للدول المتلقية لهكذا نمط من المتغيرات الاقتصادية الدولية ، اما العامل الداخلي فتتمثل في ضعف المنافسة السياسية والمجتمع المدني بصفة عامة ، هذا الى جانب قلة الفرص الاقتصادية المتاحة للأفراد لتحسين مستوى دخلهم ، وكذا غياب الآليات المؤسسية التي تتعامل مع الفساد . (١٢)

للفساد الاقتصادي آثار كثيرة ، سواء على المستوى الكلي او الجزئي : (١٣) * الآثار الكلية هي الاشمل ويمكن التركيز عليها والتي تتمثل في اثرها على النمو الاقتصادي ، وعلى القطاع الضريبي ، هذا الى جانب اثر الفساد على الاتفاق الحكومي ، وعلى سوق الصرف الاجنبي ، وعلى سوق الاوراق المالية ، وصناديق الاستثمار .

* اعاقلة للنمو الاقتصادي .

* اخلاله مبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الابعاء العامة ، وتخفيضه للطاقة الضريبية للمجتمع ككل .

* سوء تخصيص الموارد العامة للمجتمع .

* تدهور اسعار الصرف وما يترتب على ذلك من عجز ميزان المدفوعات واستمراره .

* تضليل المستثمرين في سوق الاوراق المالية .

٢. الفساد الاداري والمالي : وهو مفهوم واسع لا يمكن ان يجوبه تعريف مانع وجامع له ، ولذلك ينظر الى الفساد من خلال المفهوم الواسع وهو " الخلل بشرف الوظيفة ومهنتها وبالقيم والمعتقدات التي يؤمن بها الشخص " .

فالفساد الاداري ذلك الذي يتعلق بمظاهر الفساد الاداري او الوظيفي من خلال المنظمة والتي تصدر من الموظف العام اثناء تأدية العمل بمخالفة التشريع القانوني وضوابط القيم الفردية ، اي استغلال موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول على مكاسب ومنافع بطرق غير مشروعة .

اما الفساد المالي ابرز مظاهره : الانحرافات المالية ومخالفة الاحكام والقواعد المعمدة حاليا في تنظيمات الدولة (اداريا) ومؤسساتها مع مخالفة ضوابط وتعليمات الرقابة المالية .

وحسب التقرير الاول للجنة الشفافية والتزاهة لعام ٢٠٠٠ تم تعريف الفساد الاداري والمالي بأنه اساءة استغلال السلطة المرتبطة بمنصب معين بهدف تحقيق مصالح شخصية على حساب المصالح العامة ومنه " السلوك البيروقراطي المنحرف الذي يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية وبدون وجه حق " .

انواع الفساد الاداري والمالي يمكن ذكر ابرزها : (١٤)

* اساءة استغلال السلطة ، وهي على مستويين ، المستوى العام : كأن تصدر القرارات لصالح فئة معينة من المجتمع وليست للصالح العام ، اما على المستوى الشخصي : فهو لتحقيق منفعة شخصية دون وجه حق .

* استغلال النفوذ : الحصول على منفعة من خلال التأثير في الموظفين الرسميين من خلال الوظيفة او المال او الجاه او القرابة او اي وسيلة اخرى لا يقرها القانون .

* تقاضي العمولات : يتقاضى الموظف العمومي عمولات مالية مقابل الخدمات التي يقدمها للاخرين والتي هي في الاصل من حقهم .

* نسلج بعض الامثلة للفساد : مثلا صيغة الاعتداء على المال العام حين يستحوذ الرسميين على امتيازات تتاح لهم دون غيرهم ، كالحصول على قروض من بنوك مملوكة للدولة بفوائد ميسرة ، او حصول القطاع الخاص على قروض بفوائد منخفضة او اعفاءات ضريبية مقابل حصول الرسميين على منافع على شكل رشوة او عمولة ، كما يأخذ الاعتداء على المال العام صيغة التهرب الضريبي والجمركي من قبل اصحاب المصالح الخاصة عندما يدفعون الرشاوي للرسميين فيحصلون على تخفيض او اعفاء ضريبي لفترة طويلة نسبيا ، او يتم تخفيض الرسوم الكمركية او اعفاؤهم من دفع الرسوم عبر التلاعب على القوانين والاجراءات ، ويضاف الى ذلك الرشوة المحلية والدولية ، حين يدفع هذا النوع من الرشوة من قبل القطاع الخاص لكبار المسؤولين الرسميين مقابل الحصول على الفرص (المناقصات) ما يعني زيادة التكلفة الاجالية للمشاريع بعد اضافة الرشاوي والعمولات الى التكاليف ، ومن ثم تحميل الخزينة الوطنية نفقات اضافية . (١٨)

وفيما يتعلق بالرشوة الدولية ، فهي تدفع لقاء قيام الرسميين بشراء معدات وخدمات وتجهيزات معينة كالنتقيب عن البترول والغاز ، وشراء الطائرات والعتاد العسكري ، وغير ذلك ، مقابل عمولات على تلك المناقصات الخارجية ، كما تم الاساءة للمال العام ، ايضا ، عبر تهريب الاموال المشبوهة الى الخارج لتأمين ثرائهم في حال استبعادهم عن السلطة مستقبلا ، واخيرا وليس آخرا تتضاعف الاساءة للمال العام عندما يتم تحويل المعونات والمساعدات الاقتصادية وتسهيلات القروض المقدمة الى حسابات خاصة بدلا من ادخالها الى حسابات الدولة . (١٩)

ثالثا : آثار الفساد

ان استفحال الفساد في المجتمعات يؤدي الى مساويء وآثار سلبية كبيرة ومتنوعة وسنكتفي بذكرها مختصرة ، فمن آثار الفساد :

اولا : الآثار الاقتصادية : مما تعددت مكونات الفساد واسبابه فان نتائجه تصب في وعاء واحد الا وهو الهدر الاقتصادي للموارد المادية والمالية للمجتمع ، وبرز الآثار الاقتصادية هي : (٢٠)

- * اثر الفساد على النمو الاقتصادي وتباطؤ مسيرة التنمية .
- * اثر الفساد على الاستثمار .
- * اثر الفساد على الاستثمار الاجنبي .
- * اثر الفساد على الاتفاقيات الحكومية .
- * اثر الفساد على القطاع الضريبي والكمركي .
- * اثر الفساد على النواحي الادارية والتنظيمية ، حيث يعد الجهاز الاداري اول المتأثرين من الفساد على اعتبارانه مسرح الجريمة ، اذ تقوم مظاهر الفساد بالضغط على الجهاز الاداري للخروج بقرارات غير رشيدة وليست في مصلحة الهدف العام للجهاز الاداري وبالتالي اضعاف كفاءة وفعالية المنظمة .

ثانيا : الآثار الاجتماعية : بسبب الفساد تتراجع مستويات العدالة الاجتماعية والمساواة بين افراد الامة ، مما قد يولد حنقا بين المكونات الاجتماعية ويهدد السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي ، ويسهم الفساد باعادة تشكيل المشهد الاجتماعي ببعديه الانساني والقيمي ، وانتشار القيم غير الاخلاقية والانحلال الخلقي .

ثالثا : الآثار السياسية : وهذا سوف نتناوله في المبحث الثاني حول الفساد السياسي وآثاره .

الفساد ، وان يتصرف اعضاؤه بنزاهة ، وقد ادرجت في الاتفاقية مبادئ توجيهية موضوعية بشأن مسائل التنظيم الداخلي ، وهي مبادئ اساسية لمنع الفساد ومكافحته .

وهناك التزامات اساسية في معاهدة التعاون الدولي بين الهيئات القضائية وهيئات الادعاء للدول ذات السيادة وهي التزامات غير مسبقة في معاهدة متعددة الاطراف ، فعلى سبيل المثال ، فانها تحتوي على التزامات جوهرية وعملية في مسائل تسليم المجرمين ، ونقل الاشخاص المدانين والمساعدة القضائية ، واحالة الاجراءات الجنائية من بلد الى آخر ، والتحقيقات المشتركة وبشكل عام ، التزامات موضوعية من اجل الامتثال للقانون . (١٦)

٧. فساد التعليم والتربية : فساد في قطاع التعليم ظاهرة عالمية ، يؤدي الفساد المستشري في المؤسسات التعليمية والتربوية الى تشكيل تسلسلات هرمية فاسدة ، وهو مجمل الانحرافات والاختلافات التي ترافق العملية التعليمية والتربوية وتحويل دون نجاحها في تنشئة مجتمع سليم مبن على اساس التعليم من اجل المواطنة ، حيث تصبح مسؤولية التعليم هي تخرج مواطنين وافرأ يجدون تغييرا ويقومون بأعمال واداءات فعالة ترسي مبادئ المواطنة ومفاهيم المجتمع المدني .

ثانيا : الفساد : أسبابه و آثاره

على الرغم من تباين ظروفها السياسية والاقتصادية والثقافية ، تتشابه الدول والكيانات من حيث عوامل وأسباب ظهور الفساد ، فكلما ينشأ الفساد في دول الجنوب او مانسى الدول النامية نجد ايضا في دول الشمال او مانسى بالدول المتقدمة ، على الرغم من اختلاف صيغ تمثلاته وتجسدهات بالاجمال ، توجد جملة من العوامل التي تفسر ، ولو جزئيا ، ظهور الفساد ورعايته ، في مختلف الدول والكيانات ، منها : (١٧)

* تمتع الرسميين بحرية التصرف وبقليل من الخضوع للمساءلة ، ما يجعلهم يستغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب خاصة بهم .

* اضعف لذلك ، انحياز الانظمة والقوانين المعمول بها لجماعات المصالح الخاصة ، التي غالبا ما تكون على علاقة وطيدة مع النظام القائم والسلطة الحاكمة ، كون الفساد فعلا يتشارك به طرفان ، فلا بد ان تكون اسبابه مرتبطة برغبة المفسد (بضم الميم) ويعبر عنها بصيغة منح امتياز لو اعفاء او ما شابه ، وبرغبة من يقبل الفساد الذي هو عادة جهة رسمية قادرة على ان تحقق للطرف الاول ما يريد مقابل منافع (مادية بالغالبا) كالرشوة مثلا .

* هناك عامل وجود اقلية ثقافية وعرقية ترى نفسها مظلومة ، تلجأ الى ممارسة اساليب يراها الآخرون فسادا ، بينما تراها تلك الاقلية استعادة حقوق مضمومة .

* استحداث او الغاء قوانين او سياسات تتحقق عن طريقها مكاسب مباشرة للرسميين .

* احتفاظ الدولة بثروة هائلة وتوسيع سلطتها على مشروعات الاعمال ، ما يعطي الرسميين سلطات استثنائية ، وفرصا لا تماس الرشوة ونهب الثروات العامة .

* ضعف الاحزاب السياسية والتنظيمات الاجتماعية المختلفة ، وتهيئس مؤسسات المجتمع المدني في كثير من الدول وبخاصة النامية منها .

* انخفاض اجور موظفي الدولة ، ما جعلهم عرضة لاغراءات الفساد .

* واخيرا وليس آخرا ، ضعف العقوبات المترتبة على ممارسة الفساد وحصانة مقترفيه من الملاحقة والخضوع للمساءلة .

وسبل معالجته والحد منه ومحاصرته ، وما يزيد من تعقيد الموضوع حوله تغير اشكاله وتصوراته من مجتمع الى اخر ومن حقبة الى اخرى . وهذا يعني ان تناول الفساد السياسي وسبل معالجته سيقتى عرضة لتحديات جدية تشير الى ثلاثة منها :

اولا : غموض مكونات ماهو سياسي ، لابد من تحديد معنى واضح ودقيق لما هو سياسي ، من حيث ماهية حدوده واين يبدأ واين ينتهي ؟ ففردة السياسي هي فضاء غير متجانس الى حد انه تتعاضد في نطاقه التعارض والمتناقضات ، كالعلماني والوطني والديني والديمقراطي والسلطوي ، ومن يقاوم ومن ينسق مع الخارج ومن يؤيد الوحدة وتجاوز الانقسام ومن يعمل عكس ذلك ، ومن يعترف بسلطة حكومته ومن يعتبرها غير شرعية ؟ وهكذا يصبح ماهو سياسي مساحه حرة ومقيدة في آن واحد ، وبالتالي يخضع الفساد السياسي بتلك التوصيفات وتحديدها التي ترسم صيغة تشكله وتبعاته .

ثانيا : اختزال العوامل المؤثرة علما للفساد السياسي ، يتمثل بأختزال العوامل المنتجة له والتركيز على بعضها واهمال بعضها الآخر ، بمعنى الاتكاء على مؤثر واحد بعينه لتفسير الفساد السياسي دون اعتبار جوهرى لاهمية مؤثرات اخرى .

ثالثا : غموض الاجندة ، تنضوي تحت هذا التحدي اسئلة مهمة : ما غرض تناول الفساد السياسي لدولة ما ، ماهي الاجندة السياسية ، خاصة انه يصعب الفصل بين الراغبين في محاربة الفساد السياسي عن هم جزء من صناعته .

وستورد ابرز التوصيفات والتعاريف لمفهوم الفساد السياسي ، وسنلاحظ مدى ضبابية التعريفات وتفسيراتها : (٢٢)

١. التعريف الذي يستند الى القوانين : ويرى بالفساد السياسي فعلا يقترفه مسؤول رسمي يتهك عبر قواعد وضوابط رسمية وهي الانظمة والقوانين .وهذال التعريف يروج من قبل الامم المتحدة ومنظمة الشفافية ، لكنه لايراعي ثلاث قضايا مهمة هي : الاولى : ان مهام وظيفة المسؤول والقواعد والمعايير اللازمة لاشغالها ليست واضحة في كثير من الاحيان ، كما انها قد تكون غير موجودة اصلا ، هذا عوضا عن امكانية ان ينشأ الفساد السياسي خارج نطاق القانون ، والثانية : ان القانون صيغة تنظم وضبط لا تغطي جميع اصناف السلوك والاداء ، والثالثة : عدم التفاف هذا التعريف الى مدى شرعية القوانين ، فهو لا يكثرز بمدى تمثيلها للصالح العام ، كما لا يولي شأنا لتصورات الرأي العام ، وهنا يطرح السؤال حول مدى انسجام القوانين وقدرتها على خدمة الصالح العام .

٢. التعريف الذي يستند الى الوظيفة : الفساد السياسي يعني استخداما للوظيفة العامة لتحقيق منفعة غير عامة ، وفقا لهذا التعريف يصبح عملية لها اربعة اطراف (الموظف العام الممارس للفساد / الخدمة التي يقدمها / المكافأة او المنفعة التي يحصل عليها / الجهة التي تقدم المكافأة) وهذا التعريف يؤخذ عليه محدودية صلاحه في فهم الفساد السياسي كونه لا يشير الى علاقات القوة التي تفرز المحددات والقيم الموجهة للوظيفة العمومية .

٣. التعريف الذي يرى ان الفساد السياسي فعل يغلب فيه المسؤول المصلحة الخاصة على المصلحة العامة ، ويمكن في هذا التعريف غموض ما يعنيه المصلحة العامة وبخاصة عندما تتم أدلجته كأن يخدم الديمقراطية او ان يبرر الاستبداد ، وهذا ما يجعل ايا كان من تبرير ابي فعل سياسي فاسد .

٤. التعريف الرابع يربط الفساد بالرأي العام ، بمعنى ان الفساد السياسي هو ما لا يتوافق مع توجهات الرأي العام ، بمعنى ان الفعل السياسي الفاسد يكتسب صفته عبر ما لا يظنه الرأي العام فعلا سياسيا نزيها ، وحقيقة نذكر انه على الرغم من القدرة التأثيرية للرأي العام على الفساد السياسي في بعض الاحيان الا انه يبقى محدود الفائدة في تفسير الفساد السياسي وذلك لسعته وتذبذبه ولسهولة التأثر به ، كما يؤخذ على هذا التعريف

رابعا : سبل الحد من الفساد : افكار ومقترحات

ان الفساد عموما ظاهرة مركبة ومعقدة تشمل الاختلالات التي تمس الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقيمي والاخلاقي في المجتمع ، والذي يحتاج الى تظافر الجهود لمعالجته والتخلص منه ، ويوجد ثمة افكار واقتراحات يمكن العمل عن طريقها لكشف الفساد وتقديره ومعالجته ، من خلال المقترحات الآتية : (٢١)

١. التخطيط : اعادة استراتيجية وطنية بمشاركة واسعة لمكافحة الفساد ، لتشمل السلطات الثلاث والقطاعات المختلفة في المجتمع والدولة وتطبيقها .

٢. الشفافية : سن التشريعات والانظمة والقوانين اللازمة ، وضمان الشفافية بما لا يدع مجالاً للشك في تطبيقها الصارم في حق المخالفين ، واعتماد نظام عقوبات رادعة وواضحة تناسب كل نوع من انواع الفساد حتى يتم الحد من ظهوره مرة ثانية ، بحيث تكون معلنة في وسائل الاعلام وممتاحة للجميع ، وبيان الاجراءات التي تم اتخاذها حيالها وتعميمها على الدوائر والمؤسسات الحكومية .

٣. التوعية الاجتماعية : تفعيل دور العبادة والجامعات والمدارس والقنوات المسموعة والمرئية والصحف والمجلات المكتوبة والالكترونية ، في محاربة الفساد وخطورته على المجتمع .

٤. التوعية الوظيفية : عقد ندوات في الدوائر الحكومية لتوعية الكوادر الوظيفية لخطورة الفساد مع اهمية توضيح دورهم في الاخبار عن حالات الفساد في دوائرهم ، وضرورة التزامهم الاخلاقي والسلوكي المرغوب في تلك المؤسسات .

٥. الموارد البشرية : توفير القيادات الشبابية النشيطة المؤمنة بالتطوير والتغيير والتي لديها مؤهلات علمية وخبرات عملية متراكمة ودعمها وتأهيلها لقيادة العمل الوظيفي ، والعدالة في التوظيف والاختيار وتوزيع المناصب والتنافس عليها .

٦. التطوير الاداري ، وتصميم البرامج التدريبية التي تحت على ذلك ، ووضع قوانين لاخلاقيات المهنة في كل الميادين .

٧. تفعيل دور الاجمزة الرقابية في الادارات العامة وتوليها صلاحيات واسعة .

٨. الانضمام الى الاتفاقيات الدولية الساعية الى محاربة مظاهر الفساد المالي والاداري .

٩. ضرورة اشراك منظمات المجتمع المدني في عملية الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، وعليها القيام بتصميم برامج توعوية خاصة لتوضيح مضامين الفساد ومظاهره ومحاطه وآثاره وكيفية الوقاية منه ومكافحته ، وتطوير آليات الرقابة الوقائية من الفساد ، ومتابعة التقارير والبلاغات والشكاوي الخاصة بقضايا الفساد ، والمشورة في رسم السياسات لمكافحة الفساد ، والمشاركة في مراجعة التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد .

١٠. استقلالية الجهاز القضائي والتحلي بالنزاهة وان يمارس دوره بمعزل عن الضغوط والتدخلات ويطبق القوانين المتصلة بالفساد بكل صرامة بغية خلق ثقافة رادعة في المجتمع .

١١. التوزيع العادل للثروة من شأنه ان يقضي على كل الآفات الاجتماعية المرتبطة بالفقر وبالتالي المساهمة في التقليل من الفساد .

المبحث الثاني

الفساد السياسي : مداخل وافكار

الفساد السياسي ظاهرة قديمة قدم المجتمعات السياسية ، عرفتها الدول وانظمة الحكم وشغلت المفكرين والمصلحين ، وهي ظاهرة لازم الدول وانظمة الحكم في كل الازمنة والامكانة على الرغم من عمق جذوره في المجتمعات السياسية ، ولهذا خضع الفساد السياسي لكثير من الجدل من حيث معناه واسبابه ومجال انتشاره وانماطه وصوره

ويلخص صموئيل هنتون تعريفه بكون (الفساد السياسي هو الكسب غير المشروع في اثناء العمل السياسي) وهي مقارنة فكرية لما اتفق عليه اغلب مفكري وعلماء السياسة (٢٧) .

وعليه وما تقدم ذكره ، نجد وضوح جدلية المفاهيم حول ماهية وتعريف الفساد السياسي ، ولكن المفهوم الاقرب لنا هو التعريف الذي يتبناه علماء السياسة وما ذكره الدكتور جلال معوض ، كونه يركز على البعد السياسي ودور رجل السلطة ، والسياسي ، في اي مجال من المجالات السياسية ، في نشر الفساد داخل المجتمع من خلال سيطرته على الثروة العامة والكسب غير المشروع اثناء تأديته للعمل السياسي .

البحث الثالث

الاسباب والآثار

يظهر الفساد السياسي نتيجة لاسباب ودواعي متعددة ، تختلف وفقا لنوع ومظهر الفساد ، ووفقا لنوع الفساد تتحدد آثاره والاضرار التي تنجم عنه ، كما ان الاحاطة بها واستشفافها يسهل وضع المعالجات له والحد من مخاطره واضراره على الصالح العام للدولة والمجتمع ، لذلك سيتم تناول هذين الموضوعين بالمطلبين الآتيين :

المطلب الاول : اسباب الفساد السياسي

ويمكن اجمال اهم اسباب تفشي الفساد السياسي في ما يلي :

١. اختلال التوازن الاجتماعي الناجم عما سمي بسياسات الاصلاح الهيكلي التي طبقتها الدول النامية خاصة واضرت بقطاعات واسعة من الناس .
٢. ظهور شرائح غنية انتجت تحولات السياسات الداخلية للدول النامية وافتتاحها على الخارج الرأسمالي منذ مطلع التسعينات .
٣. تعاطف الفساد في اوساط النخب الحاكمة والمؤسسات السياسية من اجهزة حكومية وبرلمانات وقضاء واحزاب سياسية .
٤. ازدياد الوعي العام ازاء الفساد وآثاره ، وتبلور قوى مجتمعية مناهضة اصبحت تستخدم لاغراض سياسية ، كما كان حال الثورات العربية عندما وظفت موضوع الفساد في شعارات الشباب العربي الغاضب .
٥. اهتمام مؤسسات التمويل الدولية بموضوع الفساد كي تضمن تلك المؤسسات قدرة الحكومات على سداد ما يقدم لها من قروض . (٢٨)
٦. الافتقار الى القيادة السياسية الوطنية المؤمنة بالعدالة الاجتماعية والحريضة على مقدرات البلد وثواته .
٧. غياب المساءلة والمحاسبة ، مقابل ضعف الرأي العام ونجاهله لكثير من قضايا الفساد اما خوفا او تواطئا .
٨. ان الفساد السياسي هو نظام متجدد ، ولعل العامل الاساسي في اعادة انتاج فساد النظم الحاكمة هو (التنفيع) ، وهذا المصطلح يتجذر في القيم الاجتماعية والروابط الاسرية التي تستمد شكلها من السياسة الحزبية ، ةتمنح هذ الروابط الاجتماعية والسياسية النخبة الحاكمة اداة استراتيجية للسيطرة على القواعد الشعبية وتوسيع شبكة مؤيديها من خلال اعادة توزيع الموارد العامة بهدف شراء الولاءات السياسية ، وهذا بدوره يساعد النخبة الحاكمة في المحافظة على الوضع الراهن وعلى هيمنتها على الاصول السياسية والاقتصادية .
- يساهم (التنفيع) في بث مناخ الفساد من خلال محاباة العناصر السياسية الموالية غير الكفوءة واقصاء ذوي المهارات تعسفا ، وهو بالتالي يزيد من تزامم المنتفعين المتنافسين

عدم ثقافته الى حقيقة ان الرأي العام ذاته هو نطاق متنوع ومتباين وغير متجانس من حيث البنية والتوجهات والاشكال ما يضعف قدرته على ان يكون اداة لفهم ومعالجة موضوع أكثر منه تعقيدا هو الفساد السياسي .

٥. مقاربات تعريفية للفساد السياسي من قبل المدرستين البنوية والتفاعلية : فالاولى اي البنوية ترى الفساد من منطلقات اخلاقية وكخاصية ملازمة للآخر غير الغربي ، ومرتبطة حصريا بمجمعات ما يسمى (العالم الثالث / او دول عالم الجنوب / او الدول النامية / او الدول المتخلفة) مايعني ان الفساد وثيق الصلة تأثرا وتأثرا على التنمية والفقر والاستبداد والاضطهاد اما المدرسة التفاعلية : فهي تنظر الى انساق سلوك الاشخاص في الوظائف العامة ، ويتم تعريف الفساد بناء على ذلك ليصبح الفساد : ذلك الفعل غير المتوافق مع الواجبات الرسمية للمنصب العام ، ويتم افتراضه الفساد لنفعة خاصة يترتب عليها الحاق الضرر بالصالح العام . (٢٣)

٦. تعريف الفساد السياسي وفقا لاربعة مفاهيم مترابطة للفساد يخدم كل منها غرضا محمدا ، الاول : مفاهيمي غير معياري غرضه فهم ماهية الفساد السياسي وتمييزه عن الفساد عموما فهو يعني (كل فعل سياسي ارادي يشمل خيانة للامانة غير اخلاقي ويضر بالصالح العام عن طريق الاخلال بوظيفة السياسة المتمثلة بتحقيق الرؤية التي يتوافق عليها صراحة او ضمنا ، كل من ينتمي الى الحقل العام) بمعنى ان الفعل السياسي الفاسد ذلك الذي يعيق استدامة الحقل السياسي ومكوناته الضرورية من ثقافة ، وموارد ، ومعرفة ، وسيادة ، وكل فعل من شأنه اقصاء او تهيمش اي عضو فردا كان ام جماعة في الحقل العام عن السياسة عبر المس بكرامته او حجب حريته وكل فعل من شأنه الاخلال بالمساواة بين الناس التعريف الثاني ، فهو معياري ، غرضه رسم حدود الفساد السياسي والاستدلال على محتواه ومتعلقاته ، وذلك عبر تمييز الافعال التي تفسده ... التعريف الثالث ، معياري يقبل التكيم يقيس الفساد السياسي من حيث انتشاره وآثاره ... التعريف الرابع ، فهو قانوني اجرائي ومعيارى يصلح لمقاضاة الفعل السياسي الفاسد في المحاكم . (٢٤)

٧. واخيرا ولي آخرا ، الفساد السياسي ك مفهوم يرتبط بالسلطة ويعرف على انه اساءة استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص ، او يرتبط بالسلوك السياسي ويعرف بأنه هو السلوك المنحرف عن الواجبات الرسمية تحيزا لاعتبارات معينة مثل الاطماع المالية والمكاسب الاجتماعية وارتكاب مخالفات ضد القوانين لاعتبارات شخصية ، او هو الاخلال المتعمد بقواعد الحياة السياسية المنصوص عليها في الدستور والمواثيق والمعايير العالمية التي تم اقرارها بواسطة الهيئات الوطنية . (٢٥)

٨. الفساد السياسي وفقا لوجهة نظر علماء السياسة يقصد به فساد السياسة والحكام ورجال الاحزاب واعضاء الحكومة واعضاء البرلمان واعضاء المجالس الشعبية المحلية والمشتغلون بالعمل السياسي ايا كانت مواقعهم او انتماءاتهم السياسية ، فقد يلجأ حكام الدول الى تحصيل المبالغ من صادرات النفط او السلع الهامة المصدرة لحسابهم الشخصي وتودع في حسابات خارج البلاد او داخلها ، وهو ما يعتبر نوع من انواع الضرائب الاجبارية اعتمادا على استغلال النفوذ السياسي .

٩. الدكتور جلال معوض تعريفيا للفساد السياسي كونه (ذلك السلوك القائم على الانحراف عن الواجبات الرسمية المرتبطة بالمنصب العام ، سواء كان شغل هذا المنصب يتم بانتخاب او بالتعيين في سبيل تحقيق مصلحة خاصة ، سواء أكانت هذه المصلحة شخصية مباشرة تتعلق بشاغل المنصب او عائلية او طائفية او قبلية ، وسواء أكانت هذ المصلحة تتعلق بمكاسب مادية او غير مادية من خلال استخدام اجراءات او الالتجاء الى تعاملات تخالف الشرعية القانونية) . (٢٦)

معالجة تلائمها ، حتى ضمن ازالته او الحد من آثاره الضارة ، وسيتم تناول هذين الموضوعين بالمطلبين الآتيين :

المطلب الاول : صور الفساد السياسي

يجمع اغلب الباحثين حول تحديد صور واشكال الفساد الرئيسية في ثلاث صور هي : فساد القمة (الفساد الرئاسي ، والفساد المؤسسي ، والفساد المنظم المستقر ، والفساد الحزبي والانتخابي ، وسوف نتناول بالتفصيل :

اولا : فساد القمة (الفساد الرئاسي) :

حيث يشكل المرتكز الاساس لفساد المستويات السياسية الدنيا ، ويشمل هذا النوع من الفساد ذروة الهرم السياسي ، اذ يصرف الى فساد الرؤساء والحكام مستغلين سلطاتهم لتحقيق منافع شخصية بطرق غير مشروعة ، وهذا النمط من الفساد من اخطر صور الفساد ، وترجع خطورته الى ارتباطه بقمة الهرم السياسي في كثير من اشكال النظم السياسية لاتنتفع من يتولى القمة بالخروج عن حكم القانون بالمكاسب الشخصية التي تحمي الثروات الطائلة ، لذلك يوصف استثناء هذا حيث يجري العمل على اساس الآلية " النمط " بأنه فساد القمة المكثف التي تتعامل القمة من خلاله لجني ربح ، فالعديد من قيادات الدول النامية تولت الحكم وهي شبه معدومة ولكنها عقب سنوات من ممارسة السلطة اصبحت تملك ثروات هائلة ، حيث يتم الاحتفاظ بها في حسابات سرية تكفل لهذه القيادات الاستقرار في الحياة الرغيدة التي اعتادوا عليها . (٣٢).

ثانيا : الفساد المؤسسي :

** لم يعد من الممكن التغاضي عن الفساد المؤسسي ، ذلك ان الفساد يلتهم التنمية ، وبالتالي ضعف تلك المؤسسات ، سواء على المستوى العام او المستوى الخاص ، ان محاربة الفساد لا شك انها تحمي ثروات البلدان كما تحمي الارادات .

** الفساد المؤسسي يكون عندما يسود الفساد مؤسسات محددة او قطاعات نشاط محددة في الدولة ، حيث يشمل اعدادا أكبر من الموظفين ، اضافة الى وجود عنصر التنظيم والتأمر ، مثال ذلك : وجود وزارات تنفيذية مثقلة بموظفين فاسدين ، بينما في غيرها تكون هذه الممارسة اقل شيوعا ، او وجود ممارسات فساد بشكل روتيني في قطاعات معينة دون غيرها ، ويرتبط ذلك بوجود مؤسسات ضعيفة تعاني من غياب القواعد والتنظيمات التي تحكم عملها ، وضعف نظام الضوابط واللوائح السائدة . (٣٣)

ثالثا : الفساد المنظم او المستقر : وهو الفساد الذي ينتشر في المجتمع ككل وفي العملية السياسية ، بحيث يصبح عملا روتينيا ومقبولا كوسيلة لاجراء صفقات يومية ولتحقيق اهداف النظام السياسي ، وبما يؤثر على المؤسسات والسلوك الفردي في كل مستويات النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وترتفع درجة مؤسسية هذا النمط بحيث تعمل التنظيمات والهيئات المختلفة على دعم وتسوية الممارسات الفاسدة وحماية الاشخاص الفاسدين .

يبدو الفساد المنظم اخطر انواع الفساد وأكثرها تعقيدا ، وهو يظهر في مجتمعات ذات خصائص سياسية واجتماعية وثقافية محددة ، تتميز بتنافس سياسي قليل ونمو اقتصادي ضئيل ومتفاوت ، ومجتمع مدني ضعيف ، وغياب المساءلة الحكومية ، بالمقارنة مع المجتمعات الاخرى التي تتميز بمدى واسع من الفرص الاقتصادية والمنافسة السياسية المنظمة . (٣٤) .

رابعا : الفساد الحزبي والانتخابي :

لاثبات ولائهم للنخبة الحاكمة ، ويتربخ الفساد أكثر اذا ما ادركنا ان احدى الوسائل التي يستخدمها ارباب المنفعة في مكافأة المنتفعين الموالين تتمثل في التغاضي عن مخالفاتهم . (٢٩) .

المطلب الثاني : آثار الفساد السياسي

وما تقدم اعلاه ، يتبين ان الفساد السياسي هو المدخل العريض والاساسي والاستراتيجي الذي تنبثق عنه كافة الممارسات الاجتماعية والثقافية والاعلامية والاقتصادية الفاسدة ، كما يؤدي الفساد السياسي الى اختلال منظومة الحكم في البلد ، وتتعاظم آثاره بالشكل التالي :

١. الطغيان والاستبداد اللذان يؤديان الى فقدان معنى الانسانية ، وفقدان الهوية والحرية والثقة بالنفس ، والهزيمة والانحطاط والخيانة ، واختلال موازين الحق والعدل ومقاييس الرقي ، وتبديد اموال الدولة على تعظيم الذات ، وفقدان النظام القانوني لهيبته ، وتعرض سيادة الدولة للاختراق الخارجي ، وفقدان النظام السياسي لشرعيته والنخب في اتخاذ قرارات غير عقلانية . (٣٠)

٢. يقود انتشار الفساد السياسي وقوة المفسدين وتحالفهم مع السلطة الى استخدام كافة الوسائل للوصول الى اهدافهم بما في ذلك القتل والتعذيب والتعدي على الاعراض وسجن الابرياء والفقراء ، وتكثر في الدول الفاسدة حالات الظلم والتعدي على حقوق الانسان ، حتى ولو لم تحدث هذه المظالم فان الفساد مجد ذاته يمثل تحديا قويا لحقوق الانسان من خلال الاضرار بأحوال وحقوق الضعفاء والتي يقوم بها المتجاوزون والمعتدون الفاسدون .

٣. تراجع مستويات العدالة الاجتماعية والمساواة بين افراد الامة بسبب الفساد ، مما قد يولد حنقا بين المكونات الاجتماعية والاستقرار السياسي .

٤. تراجع الثقة بالمؤسسات ، حيث تعتبر فعالية المؤسسات الحكومية من المتطلبات الاساسية للتنمية والعدالة ، وتتطلب فعالية الانظمة الحكومية ثقة المجتمع بالمؤسسات الحكومية وقدرتها على تنفيذ البرامج الحكومية بأمانة واخلاص .

٥. اضعف الى تأثير الفساد السياسي على السياسة والادارة والمؤسسات ، فهو يمثل تحديا خطيرا في وجه التنمية ، فهو على الصعيد السياسي يقوض الديمقراطية والحكومة الجيدة بتعويم او حتى تغيير مسار العملية السياسية ، اما الفساد في الانتخابات والهيئات التشريعية فيقلل من المساءلة ويشوه التمثيل النيابي في عملية صنع القرار السياسي ، اما الفساد القضائي فانه يعرض سيادة القانون للخطر ، والفساد في الادارة ينجم عنه التوزيع غير العادل للخدمات ، اي بمعنى اوسع ، ينخر الفساد في القدرة المؤسساتية للحكومة ، لانه يؤدي الى اهمال اجراءاتها واستنزاف مصادرها ، فبسببه اي ، الفساد تباع المناصب الرسمية وتشتري ، كما يؤدي الفساد الى تقويض شرعية الحكومة وبالتالي القيم الديمقراطية للمجتمع كالثقة والتسامح . (٣١)

٦. وما لاشك فيه ان تفشي الفساد السياسي سوف يغذي التطرف والارهاب والاكتشاف امام القوى الخارجية ويهدد الامن وسيادة الدولة .

المبحث الرابع : الفساد السياسي : صورته ومخاطره وسبل المعالجات الممكنة

ينفرد الفساد السياسي بصور متعددة تختلف حسب المستوى والتاثير ، وينجم عنه مخاطر تتناسب وحب الجهة الصادر عنه ، ولكل صورة للفساد السياسي تتطلب

الأفقية بين النقاط الفرعية بالتنافس والصراع من أجل اظهار قوة الولاء للقمة السياسية ومحاولة الوجود على مقربة منها دائما. (٣٧)

ومن الأهمية بمكان ادراك حقيقة مفادها ان الفساد في العديد من الدول جاء نتيجة للتمويل غير القانوني الذي تحصل عليه الأحزاب السياسية. ولا تقتصر فضائح الفساد السياسي على الدول النامية، بل حتى في أكثر الدول تقدما من الناحية الصناعية مثل، فرنسا، والمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، إذ وجهت أصابع الاتهام مؤخرا الى الشخصيات وأحزاب سياسية على خلفية مشاركتها في عمليات تمويل أنشطة سياسية بشكل غير قانوني .

* لا يعود استثناء الفساد السياسي لتدني كفاءة مؤسسات الدولة وفسادها وحسب بل لفساد العملية السياسية برمتها ، فحين تفرض النخب السياسية الفاسدة توجهاتها على النظام السياسي تخل بقواعد العمل السياسي ومعايير الاساس المستمدة من تجارب انظمة الحكم الصالح في دول العالم وخبرتها في صياغة التشريعات الدستورية الضامنة لحقوق الدولة والمجتمع .

خطورة المال السياسي ، يقول سليم الحص " اننا لانغالي ان قلنا المال السياسي ، فاسد ومفسد ، لانه يوظف لاغراض سياسية " ، يستخدم المال الفاسد اساسا لاجداث تغيير في بنية النظام السياسي واكثر انواع الفساد خطورة قبول السياسيين تبرعات غير شرعية لتمويل حملاتهم الانتخابية ورشوة الناخبين ، فشراء اصوات الناخبين يفسد العملية الانتخابية ويضعف مشاركة المواطن وتفته بالنظام السياسي . (٣٨)

* استغلال زعماء الاحزاب الحاكمة مناصبهم لزيادة ثروتهم الشخصية وثروة احزابهم لاستخدامها في شراء الذمم او تغطية نفقات مقراتهم الحزبية وتسديد رواتب منتسبيهم المتفرغين لادارة شؤون الحزب .

* لا يهدف الفساد الحزبي والانتخابي نهب الاموال العامة وشراء ذم الناخبين وحسب بل اضعاف النظام السياسي " بمختلف انماطه السياسية وشرعيته " ليمارس السياسي افعاله الفاسدة التي تستهدف بنية النظام السياسي ومنظومة الضوابط الادارية والتشريعية الناضجة لعمل مؤسسات الدولة ومعايير السلوك الوظيفي لموظفي الخدمة العامة لحماية اموال الدولة والمصالح العامة وعدم فسح المجال لضعاف النفوس من السياسيين اختلاس الاموال العامة وتحقيق مكاسب شخصية على حساب المصالح العامة ما يفسد مؤسسات الدولة والمجتمع وبدوره يؤثر سلبا في اداء النظام السياسي ويضعف : (٣٩)

١. نظام الحكم في المجتمعات المتناحرة ما يشجع على الحرب الاهلية .
٢. الاستقرار السياسي وتردي الامن ما يشجع على تفشي الفساد .
٣. القرارات السياسية ما يضر المصالح الوطنية .
٤. النمو الاقتصادي ما يعيق تطوره .
٥. فرص الاستثمار ما يفقد الشركات العالمية الثقة بالدولة جراء تنافس السياسيين على طلب عمولات مالية لعقد الصفقات التجارية .

* ثمة سؤال محوري وجوهري يطرح نفسه وهو : ما مدى جدية ونجاعة الاحزاب في التصدي للفساد بكل صوره والسعي لتعزيز مبادئ الشفافية والمحاسبة داخل المجتمع في الوقت تتدنر لها ، هي نفسها ، ضمن ممارساتها اليومية ؟ لا يمكن المراهنة على احزاب منحورة من الداخل في مواجهة خطر الفساد ، فالمؤسسات الحزبية التي لا تدير مالياتها بشفافية ولا تواجه نخبها الفاسدة بأجراءات صارمة وتدابير عقابية ، تظل هشة وغالبا ما

** ويعرف بأنه استعمال الوظيفة الحزبية للترشح الشخصي غير المشروع ، وهذا الترخ قد يكون مالي او ابتزاز سياسي او استغلال الحزب في خلق قوانين او عرقلة اخرى لمصالح شخصية ، وتمثل في مجملها انحرافات للقواعد العامة للاحزاب ولوائها .

** ان انتشار ظاهرة الفساد الحزبي يحول الدولة ومؤسساتها لتكون موردا وموقعا للحزب لضمان بقائه والاحتفاظ بأعضائه، وتعزيز قدرته على مقاومة التحديات ومغريات الاحزاب الاخرى ، وبذلك تصبح الدولة مؤسسة لدعم الاحزاب .

** ان الاحزاب السياسية في اغلب الدول التي تعاني من الفساد السياسي تجعل من ظاهرة الفساد منظومة مؤسسية مرتبطة بالحزب ، وتستغل مؤسسات الدولة وتجبر المنافع العامة لصالحها ، ما يؤثر على الاداء السياسي والاقتصادي .

** على الرغم من الآثار الكبيرة التي يسببها انتشار الفساد في اي بلد ، الا ان الفساد النابع من الاحزاب السياسية المنتفذة ، والمتمتع بحماية السياسيين يكون اشد خطورة واطول عمرا ، اذ يصبح الفساد جزءا من بنية الدولة ، والقوانين والمؤسسات الرقابية مخترقة من الاحزاب المنتفذة من الفساد. (٣٥)

** الفساد الحزبي يمكن تعريفه بأنه ممارسة للفساد السياسي ليس بشكل فردي وانما مؤسسي ، اي انه استخدام الحزب لقوته بهدف تحقيق مكاسب ، وتعيين اشخاص في الحياة العامة وشبه العامة ، واستغلال مكنته في الحكومة ، وتغلغله في البيروقراطية لتحقيق مصالح اعضاءه وانصاره وكسب ولائهم (شراء الاصوات والنشاط السياسي)

** الفساد الحزبي هو ايضا سعي الحزب لجعل الدولة ومؤسساتها لتكون موردا للحزب لضمان بقائه والمحافظة على اعضاءه ، وتعزيز قدرتهم على مقاومة التحديات ومغريات الاحزاب الاخرى ، وبذلك تصبح الدولة ومؤسساتها بنية مؤسسية لدعم الاحزاب واضفاء المشروعية على الاعمال غير المشروعة لاعضاءها ، ليتمكن بعد ذلك من شراء النشاطات السياسية التي يؤديها اعضاء الحزب بمقابل مادي وليس عن قناعة ، وكذلك شراء الاستجابة الشعبية الايجابية لسياساته والموافقة عليها . (٣٦)

** ان الفساد السياسي يكثر في الدول التي تحدد فيها الانتخابات المستقبل السياسي للاحزاب والنخب السياسية المختلفة وامكانيات وصولها للسلطة، في العديد من دول العالم المتقدم أو النامي. وفي مثال الهند او الفلبين غالبا ما تستخدم ملايين الدولارات المخصصة لحملة الانتخابات في شراء أصوات الناخبين، وفي أحيان كثيرة تقوم بعض الشركات الضخمة والهيئات الخاصة بتقديم المبالغ لتمويل الحملات للأحزاب المتنافسة، و عندما تصل بعض هذه الاحزاب الى السلطة تكون ملزمة بتقديم امتيازات معينة وغير الشرعية - غالباً - ، الى هذه الشركات .

وتمثل العلاقة بين الوكلاء والزبائن نوع آخر من الفساد السياسي، إذ يقدم فيها الوكلاء الذين يتمتعون بمركز عال وثروة ونفوذ الرعاية في شكل الحماية والتمكين من الوصول الى المنافع المقدمة من الدولة أو الحزب كذلك المكافآت المادية والأعمال والسمعة، الى زبائنهم مقابل الدعم السياسي ولما كانت مثل هذه المكافآت غالبا ما تنتهك القانون لاسما قانون الانتخابات .

ان الآلية المشار اليها ترتبط بنمط محدد من الحكم وهو الحكم (الأبوي - العصبوي) إذ تمثل القمة فيها البؤرة التي ترتكز عليها السلطة السياسية ومنها تنبعث وتنتشر الى العناصر (الأكثر ولاء للقمة) التي تمثل بدورها نقاطا فرعية بالنسبة الى العناصر الأخرى الأقل تأثيرا ونفوذاً واقتراباً من القمة (اي نقاط وسيطة بين القمة وتلك العناصر الأخرى) وتتسم العلاقات الرأسيّة في هذا النموذج بالولاءات الشخصية، بينما تتسم العلاقات

الجاني ، واخيرا استرداد الاموال التي استطاع الفاسد ان يجمعها من قضاياه التي شارك فيها .

ووتلخص بنود تلك الاتفاقية ما يلي :

* الوقاية من الفساد ، اذ يتم تفعيل مجموعة من الاجراءات الوقائية التي تتمثل بالشفافية والمساءلة وغير ذلك .

* علاج الفساد ، وهو الجزء الثاني من الاتفاقية فقد كان مكملًا للاول وهو العلاج الذي يتمثل بتجريم صاحب الفعل ، اي تجريم الفاسد وتحديد عقوبة واضحة لمرتكب تلك الجريمة التي تخل بأمن الوطن .

* التعاون الدولي ، حيث اشارت الاتفاقية الى جزئية مهمة تتمثل بوجود التعاون الدولي من اجل ايقاف الفاسدين .

* الحرمان من الاموال المختلسة ، ولا بد من حرمان المختلس من الاموال التي تقاضاها جراء اختلاسه للاموال ، فتعمل الدولة على استرداد كافة الاموال التي استطاع الجاني ان يجمعها جراء قضايا الفساد التي شارك فيها . (٤١)

ثالثا : مكافحة الفساد على مستوى المجتمع والافراد :

على مستوى المجتمع تضمنت بأجياز مايلي : وضع الشخص المناسب في المكان المناسب / تعيين لجنة مختصة بمكافحة الفساد في كل دائرة / سن تشريعات وعقوبات واضحة للمفسدين / تفعيل دور الاعلام في حملات توعية لمكافحة الفساد / وضع موضوعات ومناهج تربوية تدرس ابعاد الفساد / تشكيل لجنة مختصة في كل دائرة للاصلاح الاداري ، ودراسة الواقع الاداري ، وسلوك العاملين لمحاربة الفساد وقت اكتشافه / عقد ندوات توعية في الدوائر الحكومية والمدارس والجامعات والقنوات المرئية والمسموعة تحت المواطنين للتخلص من الفساد .

اما على مستوى الافراد تتضمن : تهذيب النفس وتربيتها على الفضيلة / استشعار مفهوم المواطنة / تربية الابناء على النزاهة / عدم قبول الرشوة / .

ثالثا : المعالجات الاستراتيجية : وتتمثل في توصية (روز اكرمان ١٩٩٨) بألتباع استراتيجية ذات شقين تهدف الى زيادة فوائد الامانة ورفع تكاليف الفساد ، وهي عبارة عن مزيج معقول من الثواب والعقاب باعتبارها القوة الدافعة للاصلاح ، ومن خلال تلك الرؤية انبثقت عدة استراتيجيات منهجية تكمل بعضها البعض تبنت تلك الفكرة واعتمدت ستة مناهج وهي : (٤٢)

١. دفع اجور كافية لموظفي الخدمة المدنية .
٢. خلق الشفافية والافتتاح في الاتفاق الحكومي .
٣. الحد من الروتين .
٤. استبدال الدعم التنازلي المشوه بتحويلات نقدية موجهة .
٥. عقد اتفاقيات دولية .
٦. نشر التكنولوجيا الذكية .

رابعا : على مستوى النظام السياسي والعملية السياسية ، التزام القيادة السياسية بالقضاء على الفساد عبر الاقرار بوجود ظاهرة الفساد وضرورة محاصرتها باستخدام مبدأ الشفافية في المعاملات الحكومية ، واصلاح اجهزة ومؤسسات الدولة السياسية ، اضافة لذلك ، تتقدم اولوية اعتماد الديمقراطية كقاعدة للحكم وتطبيق مفاصلها الاساسية مثل اللامركزية ، و اجراء انتخابات حرة ونزيهة والسماح بحرية الصحافة وتشكيل منظمات المجتمع المدني ، واصلاح النظام القضائي ومنحه الاستقلالية الكاملة في اداء مهامه ، لا

تجعل من هذا المطلب (مطلب التصدي للفساد) مجرد شعار " انتخابي " لكسب التعاطف " والمقاوم " ذلك ان فاقد الشيء لا يعطيه .

ان تخليق الحياة العامة يبدأ من تحصين الذات ، واعتماد الشفافية والنزاهة كسلوك طبيعي داخل هذه القوات ، وعدم التسامح والتطبيع مع الفساد ، وتوخي الحذر والمسؤولية والكفاءة والمصادقية في تزكية المرشحين للانتخابات ، وتعزيز المشاركة السياسية التي تاكدت نجاعتها في تضيق الخناق على المفسدين ، اضافة لذلك ضرورة تشريع قانون خاص بتشكيل الاحزاب السياسية والزامها بضوابط صارمة في منح العضوية تحاشيا لاستخدام الحزب اداة من الانتهازيين وذوي النفوس الضعيفة والمفايات للهيمنة على السلطة وفرض توجهاتهم على مؤسسات الدولة والمجتمع ، فقانون تشكيل الاحزاب السياسية يحدد معايير العمل السياسي ومراقبة اوجه الاتفاق المالي ومصادر التمويل والتبرعات وحجمها وتشديد آليات المساءلة لمنع شراء اصوات الناخبين ، وفي المقابل تشجيع الرقابة الشعبية على الاحزاب السياسية لفضح ممارسة منتسبها الفاسدين وكشف ممارساتهم وشعاراتهم المضللة .

المطلب الثاني : المعالجات الممكنة

اولا : المعالجات الحكومية : تتباين جهود مكافحة الفساد من حيث النطاق والاستراتيجية ، ان نجاح اي دولة في محاربة الفساد ومكافحته لا يكفي له التشريعات وحدها مما كثرت ولا المحاكمات بما بلغت شدتها ، بل يجب ان تكون هناك خطوات وآليات لاتخاذ تدابير وقائية تمنع حدوثه وتكشف عنه قبل وقوعه ، وهذا يتطلب قيام هيئة على مستوى عال تهض بمسئولية الكشف عنه ومحاربه وذلك انه لا يكفي ان تترك مهمة واجراءات محاربه متعددة لا يجمعها رابط او نسق واحد لان التجريم والعقاب موجود بالفعل ، وتوجد العديد من التشريعات لمكافحة الفساد ، وفقا لذلك نلاحظ قيام بعض الدول مثل (العراق ، الكويت ، السعودية ، الجزائر ، الاردن ، مصر ، تونس وغيرها) بأنشاء هيئات عامة لمكافحة الفساد تحت مسميات مختلفة ولكن تشترك في الهدف بعنوان (الهيئة العامة لمكافحة الفساد) وادرجت تحت هذا العنوان تدابير وخطط واستراتيجية شاملة تقوم على : (٤٠)

* تعزيز قدرات الهيئة العامة لمكافحة الفساد .

* الوقاية من الفساد .

* التنسيق والتدريب والتوعية العامة .

انفاذ القانون .

* تنسيق الجهود لمكافحة الفساد .

* التعاون الدولي .

ثانيا المعالجات على مستوى المنظمات الدولية : ابرزها قيام الجمعية العامة للامم المتحدة اعتماد اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد في ٣١ تشرين الاول / اكتوبر ٢٠٠٣ ، وطلبت الى الامين العام ان يعين مكتب الامم المتحدة المعني بالحدرات والجريمة بوصفه امانة مؤتمر الدول الاطراف في الاتفاقية (القرار ٥٨/٤) ومنذ ان التزم ١٨٨ طرفا في الاتفاقية بأحكامها ، مما يظهر اعترافا عالميا بأهمية الحكم الرشيد والمساءلة والالتزام السياسي .

وعينت الجمعية يوم ٩ كانون الاول / ديسمبر يوما دوليا لمكافحة الفساد لادكاه الوعي بالفساد ودور الاتفاقية في مكافحته ومنعه ، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في كانون الاول / ديسمبر ٢٠٠٥ ، ان الاتفاقية ملخصة بأربعة اجزاء : الاولى هي الوقاية ، والثانية هي العلاج ، وتتمثل الثالثة بالتعاون الدولي اي تظافر جهود الدول بين بعضها وتسليم

، وعلى الرغم من الاختلاف بينها في النشاطات والموارد والدوافع والاشخاص ، الا انها تشترك بوجود سلطة عامة وحرية تصرف لدى شخص ما يبدأ بأستغلالها لتحقيق مصالح خاصة .

٤. ويشكل الفساد السياسي قمة الهرم بين انماط الفساد المختلفة ، فهو النمط الاخطر كونه يتعلق بالنخبة والسلطة السياسية ، ورغم تعدد وجدلية التعاريف الا ان الابرز والاكثر قبولاً هو ان الفساد السياسي اساءة استخدام سلطة مؤتمنة من قبل مسؤولين سياسيين من اجل مكاسب خاصة بهدف زيادة السلطة او الثروة ، بعبارة اخرى ، الفساد السياسي هو سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام تطلعا الى مكاسب خاصة مادية او معنوية ، وهو سلوك مناطه انتهاك القواعد القانونية بممارسة انواع معينة من التأثير تستهدف تحقيق منفعة خاصة ، وتمثل ابرز تجليات هذا السلوك بالرشوة والمحسوبية ونهب المال العام او استخدامه بصورة غير مشروعة لتحقيق منافع ذاتية ، اي ان الفساد السياسي يشير الى انتهاك معايير المنصب السياسي لتحقيق مكاسب شخصية وخاصة ، وبذلك يعتبر احد مؤشرات الدالة على مدى غياب المؤسسة السياسية الفاعلة .

٥. ان الفساد السياسي هو اختطاف للدولة او اقتناص لها من قبل مجموعة او نخبة مغلقة تتشكل رأس السطه والملتفتين حول النظام ، بمن فيهم المنفذون من الاحزاب سواء الحاكمة او ممن يتم احتوائهم من احزاب المعارضة والمجتمع المدني .

٦. واخيرا فان المعالجات الممكنة لمكافحة الفساد بشكل عام وكما تم ذكرها في البحث وعلى مختلف المستويات والتدابير الوقائية والاستراتيجيات المحلية والدولية تحتاج الى ارادة وعزم لتحقيقها وليس فقط سردها ضمن اوراق وملفات تحفظ للتدوير يستفاد منها الباحثين والاصلاحيين ، نحتاج ان تتبناها الحكومات بشكل فاعل وجاد ، نحن نحتاج الى ثورة لمواجهة هذا الوباء المسمى بالفساد السياسي ، والمعالجات يجب ان تكون بنوية تبدأ من رأس الهرم السياسي الذي يملك القدرة على حجب او تثبيت الارادة السياسية للاصلاح .

الهوامش :

١. حول ذلك ينظر : سه روة محمد عبد الله ، الفساد واداء النظام السياسي في الدول النامية " نماذج مختارة " ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية ، جامعة النهريين ، ٢٠٠٧ ، ص ٣ .

٢. ينظر المصدر السابق ، ص ٤

٣. المصدر السابق ، ص ٤-٥

٤. حول ذلك ينظر : ايمان الحيايري ، مفهوم النظام السياسي ، موقع موضوع ، ١٤ نوفمبر ٢٠١٨ ، وكذلك ينظر : معهد البحرين للتنمية السياسية ، النظام السياسي والسلطات الثلاث : المفهوم وتطور دلالاته ، ٢ مايو / ٢٠١٠

٥. حول ذلك ينظر المحاضرة الثالثة : النظم السياسية المقارنة ، منصة موودل ، السياسات المقارنة :

٢ Plateforme pedagogique de l'universite setif

٦. ينظر حول ذلك : محمد نويري ، تحليل النظام السياسي عند دافيد ايستون ، موقع الحوار المتحدن ، ١٢ / ١١ / ٢٠٠٩

وحول نظريات النظم السياسية ينظر : د. كمال المنوفي ، نظريات النظم السياسية ، وكالة المطبوعات ، ط ١ ، الكويت ، ١٩٨٥

سما في مكافحة الفساد عبر تطبيق القواعد والاجراءات القانونية بحق من تثبت عليهم تهم الفساد .

خامسا " استراتيجيات مكافحة الفساد : تساهم الهيئات الحكومية على اختلافها بدور كبير في مكافحة الفساد وتشمل هذه المساهمة السلطات الرسمية في الدولة سواء كانت السلطة التشريعية او التنفيذية او القضائية ، وحسب دراسة تقدمت بها الدكتورة نوال طارق ابراهيم بعنوان (المظاهر القانونية للفساد واستراتيجية مكافحته في تعزيز قيم النزاهة) يمكن ايجاز ابرز مجاء في استراتيجيات مقترحة لمكافحة الفساد وبالشكل التالي : (٤٣) اولا : دور البرلمان او السلطة التشريعية ، وتمثل استراتيجيته في مكافحة الفساد مايلي :

* النزاهة والاستقامة لدى البرلمانين .

* الادوات البرلمانية في مكافحة الفساد وضرورة استئثارها مثل (سن تشريعات لمحاسبة المسؤولين / يجب ان يكون للمبادرات التشريعية دور في صياغة التشريعات لتحسينها من الفساد / اشراك كل الاطراف المعنية بمكافحة الفساد سواء العاملين والمتضررين او الوسطاء او المراقبين في مناقشات جادة حول اعادة التشريعات الخاصة بالفساد لكي يتم التوصل الى تشريعات فعالة تحظى بتأييد الجميع / توظيف الادوات الرقابية في مكافحة الفساد) .

* دور السلطة التنفيذية في محاربة الفساد : المطالبة بضرورة العمل بالحكومات الالكترونية ، اذ ان تشكيل هذه الحكومات يساهم في عدم منح فرصة لاية محاولات للفساد .

* استقلال القضاء ومكافحة الفساد : وبتمثل في (نزاهة القضاء ورجال النيابة العامة / دعوة لاتخاذ تدابير تشريعية تجعل من صفة القاضي او رجل النيابة العامة طرفاً مشدداً في جرائم الفساد ولاسما جرائم الرشوة لغرض مواجهة المحاولات المتواصلة لجماعات الجريمة المنظمة لافساد بعض ضعاف النفوس من القائمين على تطبيق القانون .

الخاتمة

من خلال ماتقدم يمكن التوصل الى استخلاص النتائج الاتية :

١. علجت الدراسة مفهوم وماهية وانواع الفساد وابعاده وآثاره وسبل الحد منه ، وأكدت على ان الفساد كما جاء في التعريفات انه اساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق منفعة خاصة (تعريف البنك الدولي) حيث مصطلح اساءة الاستخدام هو جزء من انحراف السلطة عن طريق مجانية المصلحة العامة لتحقيق غاية ذاتية لمنخذ القرار او غيره ، ويشمل مفهوم الفساد اي استخدام غير مشروع للسلطة الحكومية وللهمام والادوار والموارد العامة من قبل الموظفين الاداريين او السياسيين ، وتوجيه استغلالها لمنفعة خاصة للمسؤول او حزبه او عشيرته او أسرته او اصدقائه ، او لاي شخص او مجموعة من الاشخاص .

٢. الفساد عدة انواع من حيث (الحجم ، الانتشار ، المجال) فهناك الفساد الصغير والفساد الكبير ، وهناك الفساد الدولي والفساد المحلي ، وهناك الفساد من حيث المجال : الفساد الاقتصادي ، الفساد الاداري والمالي ، الفساد السياسي ، الفساد الاجتماعي والاخلاقي ، الفساد القضائي ، فساد التعليم ، وقد تشمل القائمة كل المجالات وحسب قوة الفساد وانتشاره في البلدان فقد يطال كل المجالات حتى الصحية والامنية .

٣. ان ظاهرة الفساد تعترظاهرة مركبة تختلط فيها الابعاد الاقتصادية والسياسية والادارية ، فهي تظهر بأشكال وممارسات متنوعة ومتداخلة تنطوي على أكثر من بعد واحد ، ولذلك يصعب فيها الفصل بين ماهو اقتصادي وما هو سياسي وما هو اداري

- وكذلك ينظر: د. ابراهيم درويش: النظام السياسي _ دراسة فلسفية تحليلية _ دار النهضة العربية، ج ١، ط بلا، ١٩٦٨
٧. ينظر: فهد المضحكي، الفساد في الدولة البيروقراطية والديمقراطية، كتاب الايام، العدد ١٢٥٢٣، السبت ٢٢ يوليو ٢٠٢٣
٨. ينظر المصدر السابق.
٩. ينظر سه روة محمد عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤
١٠. المصدر السابق، ص ٣٥
١١. ينظر حول ذلك: د. عبد الله حسين محمد الاهدل، الفساد السياسي " نظرة تحليلية"، مجلة الجامعة الوطنية، العدد (٩)، سبتمبر / ٢٠١٩ ص ٣٠٢ وص ٣٠٣.
١٢. ينظر حول ذلك نور طاهر الاقرق، استراتيجية مواجهة الفساد المالي والاداري، موقع أمان، اغسطس - ١٧ - ٢٠١٣
١٣. المصدر السابق ذكره، وكذلك ينظر د. عبد الله حسين محمد الاهدل، مصدر سبق ذكره.
١٤. نقلا عن: نور طاهر الاقرق، مصدر سبق ذكره. بحث
١٥. حول آثار الفساد الاجتماعي ينظر: د. عمر مقدادي، الفساد في المجتمع: نتائجه ومعالجته، موقع عمون نيوز، ١١/١٠/٢٠١٧ وكذلك: سعود بن هاشم جليدان: آثار الفساد، موقع العربية، ٢٩ يونيو / ٢٠١٤.
١٦. حول ذلك ينظر: ديفغو غارسيا سايان المقرر الخاص المعني باستقلال القضاء والمحامين، مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تصريح بعنوان (الفساد وحقوق الانسان والاستقلال القضائي)، ٣٥ تموز / يوليو / ٢٠١٧.
١٧. رمزي محمود ردايدة " الفساد السياسي والاقتصادي في ظل العولمة: دراسة نظرية تحليلية"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد ٤٣، ملحق ٦، ٢٠١٦
١٨. د. هشام مصطفى محمد سالم الجمل " الفساد الاقتصادي واثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الاسلامي والوضعي، جامعة الازهر، ٢٠١٤.
١٩. ينظر: رمزي محمود ردايدة، مصدر سبق ذكره، وكذلك: د. هشام مصطفى، مصدر سبق ذكره.
٢٠. لمزيد التفاصيل حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد ينظر: د. عبد الله بن حاسن الجابري، الفساد الاقتصادي " انواعه، اسبابه، آثاره وعلاجه " جامعة القرى، مجلة مركز صالح كامل، المجلد ٧، العدد ٢١، ٣١ ديسمبر / كانون الاول / ٢٠٠٣، ص ١١ - ٤٨.
- وكذلك
- ٢١.
٢٢. ينظر حول ذلك: وسيم ابو فاشية وآخرون " الفساد السياسي: اعادة النظر في المفهوم " سلسلة دراسات وابحاث، معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الانسان في جامعة بيرزيت، ٢٠٢١، ص ١٢ وص ١٣.
٢٣. ينظر المصدر السابق " تنوع المقاربات " في وسيم ابو فاشية وآخرون " ص ١٤.
٢٤. ينظر مضر قسيس: " نحو تحرير مفهوم الفساد السياسي " في وسيم ابو فاشية وآخرون " الفساد السياسي: اعادة النظر في المفهوم"، المصدر السابق، ص ١٦.
٢٥. المصدر السابق، ص ١٧ وص ١٨.
٢٦. ينظر: معنوق سامية " الفساد في الدول العربية: بين مصاعب الواقع وحمية المعالجة، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، ٢٠١٩/٦/٣.
٢٧. يرى هنتون ان ظاهرة الفساد صاحبت عمليات التحديث الاجتماعي والاقتصادي في كل من الولايات المتحدة و انجلترا خلال القرن التاسع عشر، مستنزة قدرا كبيرا من موارد البلدين الاقتصادية " ينظر حول ذلك: احمد فرحات، عن الفساد والدول الاقل فسادا .. سيناريوهات متبادلة ومقوضة للمجتمعات والاوطان، العربي الجديد، ١٥ مارس ٢٠١٢.
٢٨. ينظر: طارق دعنا " الفساد في فلسطين: نظام متجدد " المركز الفلسطيني لبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، مسارات، ١٥ نيسان ٢٠١٦.
٢٩. المصدر السابق ذكره.
٣٠. ينظر: آثار الفساد السياسي على الدولة والمجتمع، وكالة جراسيا الاخبارية، وكذلك د. عبد الله حسين محمد الاهدل، مصدر سبق ذكره.
٣١. د. عبد الله حسين محمد الاهدل، مصدر سبق ذكره، وكذلك د. ليلي علي احمد الشهري " الفساد: مكافحته، والوقاية منه، المجلد الثامن من العدد الثالث والثلاثين لحولية كلية الدراسات الاسلامية والعربية للبنات، الاسكندرية.
٣٢. ينظر د. عبدالله محمد حسين الاهدل، مصدر سبق ذكره.
٣٣. ينظر: رمزي محمود ردايدة " الفساد السياسي والاقتصادي في ظل العولمة: دراسة نظرية تحليلية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد ٤٣، ملحق ٦، ٢٠١٦.
٣٤. المصدر السابق ذكره.
٣٥. ينظر د. مصطفى حسين عبد الرزاق، الفساد الحزبي وآثاره السياسية والاقتصادية في ايطاليا (١٩٩٠ - ٢٠٢٠)، جامعة واسط، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، المجلد ٢، العدد ٤١، ٢٠٢٠.
٣٦. ينظر: ادريس لكريني " الاحزاب السياسية ومكافحة الفساد، وكالة أمان، ٩ يناير / ٢٠١٧.
٣٧. ينظر: سه روة محمد عبد الله، مصدر سبق ذكره، البحث الثاني.
٣٨. ينظر: ادريس لكريني، مصدر سبق ذكره. وينظر: محمد محمود خضر سعيد " صور الفساد في المجال العام السياسي: دراسة ميدانية على عينة من الاحزاب في المجتمع المصري " مجلة كلية الاداب، جامعة الاسكندرية، ٢٠١٧، ص ٢٧٠
٣٩. ينظر: محمد محمود خضر سعيد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٠ - ٢٧٥.
٤٠. ينظر: سارة زقيبة " طرق مكافحة الفساد، موقع موضوع، ٢٨ ابريل ٢٠٢٠. وكذلك ينظر صاحب الربيعي، الفساد السياسي (اسبابه ومكافحته)، الحوار المثمن، ٢٠١٤/١٠/٧ ..
٤١. ينظر: احلام بكري: طرق مكافحة الفساد، موقع سطور، ١٧ اغسطس / ٢٠٢١ وكذلك ينظر: موقع الامم المتحدة " اليوم الدولي لمكافحة الفساد " ٩ كانون الاول / احتفالية بمناسبة مرور ٢٠ عاما على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد: نحو عالم متحد ضد الفساد. وكذلك ينظر: اوغستو لوبيز كلاروس: ست استراتيجيات لمكافحة الفساد، مدونات البنك الدولي، ٢٠١٤/١٤/٥
٤٢. ينظر: محمد محمود خضر سعيد، مصدر سبق ذكره.
٤٣. ينظر: د. نوال طارق ابراهيم " المظاهر القانونية للفساد واستراتيجية مكافحته في تعزيز قيم النزاهة، جامعة بغداد، ٢٠١٩